على كافية الشيخ ابن حاجب

فوائد ضيائية المعروف بشرح ملا جامي في علم النحو

للشيخ عبد الرحمن الجامي

[illegible]

[illegible]

۱۳۱۵ ج

۲۷۰ دانم

محمود

اللہ اکبر

26 x 16-1(-)2

10,400

1271

0594

به عون خالق حسن انجامی و فیض مبدع قانون نظامی جل شانه

کتاب افادت مآب حلال عویصات کافیه مسمی بفوائد ضیائیه معروف به

شرح ملا جامی

از تصنیفات حضرت مولانا عبدالرحمن متخلص به جامی قدس سره السامی

در مطبع منشی نولکشور به طبع گرامی مدارج افزای بلندنامی گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في
سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه
عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه هذا الجمع
والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما
توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من
حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر على سننها والتزم من
ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع لتوهم جواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا

من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما
فمتى لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من
افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال **الكلمة** قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيرهما بالجرح حيث قال **شعر** جراحات السنان
لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان + والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب ماول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد و
الواحد جنس ويمكن حملهما على العهد الخارجي بان يراد الكلمة المذكورة على السنة النحاة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا لم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت اجريت عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى من افراده غير او هي مما يتلفظ به الانسان في
بعض الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه
لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ مصدرا وضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فقيل يخرج عنه وضع الحرف
حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده مبني على التجريد عنه فخرج به المهملات من الالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها
وضع وتخصيص اصلا ولم يثبت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف
والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى او منصوب على انه حال
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة
اللفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه فان لم يساعده

هذه الحالة موضوعة للالفاظ مخصوصة لكنه لا شك انها موضوعة لمعان وهذا القدر كاف لصحة صدق التعريف عليها ... ابن الحضرمية رحمه الله تعالى

رسم الخط فعلی انه حال من المستکن فی وضع او من المعنی فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان کان مقدما علی الافراد بحسب الذات لکنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر کاف لصحة الحالیة وقید الافراد لاخراج المرکبات
مطلقا سواء کانت کلامیة او غیر کلامیة فیخرج به عن حد الکلمة مثل الرجل و
قائمة وبصری واشباهها مما یدل جزء اللفظ منه علی جزء المعنی لکنه بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ویبقی مثل عبد الله علما
داخلا فیه مع انه معرب باعرابین ولا یخفی علی الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو کان الامر بالعکس لکان انسب وما اورده صاحب المفصل فی تعریف
الکلمة حیث قال هی اللفظة الدالة علی معنی مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا یقال له لفظة واحدة وبقی مثل الرجل وقائمة وبصری وغیرهما مما یعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فیه فاخرجه بقید الافراد ولو لم یخرجه
بترکه لکان انسب کما عرفت واعلم ان الوضع یستلزم الدلالة فان الدلالة
کون الشیء بحیث یفهم منه شیء آخر فمتی تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذکر الوضع لا حاجة الی ذکر الدلالة کما وقع فی هذا الکتاب لکن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامکان ان تکون بالعقل کدلالة لفظ دیز المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على

وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة و

منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة

والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل

على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان

في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى

كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه القسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال و
عن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

بعدم الامرين ان يعلم لكل واحد منهما معرف جامع الافراد ومانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولهذا ذكر المصنف حيث اشار
الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح
بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة **ما تضمن** اي تضمن لفظ
كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان
كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ ثم اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما بمجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب زيد والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام
المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به وحينئذ
يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفي
بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في
ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها

من جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه **ومحصوله** ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك

قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون
محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه
الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي
ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لابد في كل واحد
منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم

بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها فى نفسه وكينونته
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته
فى نفس الكلمة الدالة عليه امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب
الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل والا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف
عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيها ظاهرا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير ظاهر نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول فخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على ما بين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما ولا يقدح في
الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه مثبتها بصيغة جمع
الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة و
خاصة الشيء ما تختص به ولا توجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده وهي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له
لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت اليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
في الاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة وهو حرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

هٰهنا فمنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص
ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد و[illegible] الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر
لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل الكلي

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه ابتداء الكلام

اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف

الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو

اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول

اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهما اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه

اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم

المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء

في نحو قام زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما لم يركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف

با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان

جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في

منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني

الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك

اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام
الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
فی تعریفه واما وجود الاعراب بالفعل فی کون الاسم معربا فلم یعتبره احد ولذلک یقال لم تعرب
الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه
مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه
مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف انه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف وصفة بان
يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصت

اختلافهما بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب
زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا النصب على التمييز اي يختلف لفظا آخره او تقديرا فالاو
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا و
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
تثنية او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان
آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل على
ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من
احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب به لفظا او تقديرا

او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف فلا يرد العامل المقتضي ولو ابقيت على عمومها
خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل المقتضي من
الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا التقدير تم
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بها اي المغني حيث قال ليس من تمام الحد الا انه خارج عن الحد اللام في
قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم تعلقه
فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي
على المعرب على مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا اداولوه
اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اداولت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتعاقبها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك ليقع
بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال على ما فيه بها المخبوءة بين الالفاظ اذا افصحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت

معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل

فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب

وجر وهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية

اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات

الاعرابية قليلا فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او

حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم

المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة

كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها معنى لم تحتج

الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف

اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه لا يكون الا واحدا فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة

فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه الا الجر جعل له والعامل لفظيا كان او معنويا

ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي

جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى

المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة

اما فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه باقيا ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء متجردة عن الكسر فانه بالضمة
والكسرة نصبا وجرا اما النصب فتابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما يجي ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا اما الجر فيه فتابع للنصب كما سنذكره مثل جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك
والهن اي المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو اجوف واوي لان اصله فوه وذو مال

بالواو بعد ضمة فوه وذو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فالعرب في الاسماء الستة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني
اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معربان باعراب التثنية
والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة
ولم تكن مضافة اصلا اعربها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة
ولكن لا الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يلتفت في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا
كذلك ليحصل بينهما وبين الآحاد مناسبة ومنافرة تامة فاختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما ثم اختاروا هذه الاسماء الستة لشبهها المثنى والمجموع
في كون معانيها متعددة من تعدد ... حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها وكذا سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز ... فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب كالمثنى
بخلاف هن وكذا كلا لم يذكره لكونه مشروط الاضافة في كل حال وكلا مضافا الى المضمر
تقييده بكلك ان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب

بالحروف فروعي فيه هذا الاعتباران فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب

لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين

ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع

واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه

بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن

صيغتها صيغة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها

نصبا وجرا كما يجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي جمعا صحيحا وهو الجمع بالواو والنون والياء

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن مع واحده كذلك فانه جمع بالواو والنون لكنه ملحق به واولو فانه جمع

لا من لفظه وعشرون واخواتها وهي نظائره اي العقود التي هي الثلاثون الى التسعين

والثلاثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلث العشرات الثلثة متعلقة بالعشرة واطلاق تسعين على

التسعة لانها ثلثة متعلقة بالثلثة وعلى هذا القياس الى آخره وهذه الالفاظ تدل على معان شبيهة بما

في الجمع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل المثنى ملحقا به ما ذكر في الاعراب بالحروف

لانهما عارضان للواحد ففي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل في حركات

اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان للواحد الذي اعرابه بالحروف فرع للاعراب بالحركة وانما جعل

اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما

بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس فخص المثنى بما يعني الجمع بالاعراب وخص المجموع بما

سمي المثنى بلا اعراب فحق تفرقت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل ففرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
كثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
شرع في بيان موضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين اللفظي فيما عداه فقال والتقدير اي تقدير الاعراب فيما
اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب
مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرا
في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او مستقل عطف على تعذر

اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه فكذلك او كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم
الذى آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة
كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمىّ عطف على قوله كالقاضى يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى
الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى
مسلمىّ فان اصله مسلمون سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار اعرابه
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان الاعراب فيهما الياء وهى متحققة فيهما لان الياء المدغمة
الياء فقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت
ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين ايضا لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ فيما عداه اى فى غير ما ذكر مما تعذر
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
والمعرفة بعرف المنصرف قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تمنعان باجتماعهما وتحقق شرائطهما فيه اثر

ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة

مقامهما اي مقام هاتين العلتين باعتبار وجدانها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في

هاتين العلتين من الاولى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف

ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال من المعنى ومنع

النون المرفوع حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف

المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزائدة واريد بزيادة الالف

قبل النون اشتراكهما في صفة الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا ونظيره كما

اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في صفة الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او العمل

بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي لان العلة في الحقيقة اثنان منها او المراد بالقول انها

تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم هي تسع وقال بعضهم اثنان

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب
مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف او الاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان
لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل
علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون المزيدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فلو وجد فيه الوزن كان فرعا للوزن الاصلي كما مر ... التسع
كان ضعيفا او غير ضروري فهي اي جملة في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين لا ...

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او خال الكسرة والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه لو اوقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما تقع

من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب

لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره

هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع

فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به السليقة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس من

الضرورة فكيف يسلم قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين

محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن لكنه

يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة وللتناسب اي ويجوز صرف غير

المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف فان رعاية التناسب بين الكلمات مهم عندهم وان لم يصل الى

حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي هو بجنبه

اغلالا [illegible] الجمع غير المنصرف الذي صرف للتناسب المنصرف الذي هو غير المنصرف للتناسب

ولا يقوم مقامهما اي مقام السببين [illegible]

العلتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كالكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث
مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر
صيغة المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها لان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرجت عن صيغتها الاصلية لكنه خرج الى صيغة
اخرى اي مغايرة للاولى لا لتعليل الحكم بمغايرتها لها في كونها غير جملة تحتمل ما تقدم فكانه قال الاولى
ثم انه فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خرجت عن الصيغ الاصلية فان ... مثل
ونحوه من الجموع الشاذة وليست تحتها قياس فيما معنى ... بل ... من ... الكلمة

وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اخريين وانياب اخر عن آخرين
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن
بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه بحيث يحصل بتعريفه
هذا التمييز الا بما هو اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات اعلم
انا لما علمنا قطعا انهم لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها الا انهم تنبهوا ا
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل او سبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا او
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل لا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على ان اصلهما
في معناهما مكرر دون لفظهما لان الاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم
ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى على ما هو المرجح بالاختلاف فيما وراءها الى عشار ومعشر

خلاف الاصوب فجميعها واسبابها في منع صرف ثلث ومثلث فانهما العدل والوصف اما العدل فلانهما معدولان عن صيغة

العددية التي كانت في ثلثة ثلثة صيغة اصلية في ثلث ثلث لا عتبار ذلك فيها ومثالها أُخَر

جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او بكلمة من فمن حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول

عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم معدول عما فيه من

اى عن آخر من ولم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف والبناء او مضافة اخرى مثلها

نحو حينئذ قيل ويا تيم تيم عدي ليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث افعل

ان كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحُمْر على حمراء وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن

واحد منها تحقق العدل فالاسمان فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية او العارضة

بالغلبة في باب التاكيد اسماء وفي باب جمع والاخر الصفة الاصلية او الاصلية

وعلى ما ذكرنا لا يرد ان الجموع الشاذة ككافية وعدس فانه لم يعتبر اخراجها عما يقتضيه القياس كالانبياء

والاقواس لو اعتبر جمعها اولا على انبياء وعدس فلا شذوذ فيها ولا عدل

المجمع ليس لهم من مجال فيها الشذوذ في جمعها والعدل لم يحكم عليها بالشذوذ

او تقديراً اي خروجاً كائناً عن اصل مقدّر مفروض لان الداعي الى تقديره منع الصرف
لا غير كعُمَر وزُفَر وكذلك نعرف انهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قدّر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن قاطمة علماً وهو باب كل ما هو على فعالِ علماً للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وطمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث وسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما
مما جعلوه غير منصرف ايضاً حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا قال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدّر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم
لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وثالثها الوصف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع
الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة فيها ان يستعمل الوصف
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان ... فيه غلبة ... الى ...
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط الاصالة ...
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع ولم يمنع من
الصرف لعدم منعه الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية فالاول للحية السوداء
للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد لما فيه من اللون الاسود
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولذا استعملها العرب اوصافا
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فيها الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها

الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وفي ضعف منع افعى اسماً للحية على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على توهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافاً اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية محققاً لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليتحقق التانيث لازماً لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقاً فانها التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد لوجوبه من شيء آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيرجح تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظراً الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما

ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث

المعنوى مذكر فشرطه فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف

الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى

به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه فبقى العلمية وحدها

لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم يظهر

التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل ممتنع صرفه للعلمية والتانيث

كلها فك اى التعريف وهلا من اسباب منع الصرف هو صف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف

ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الباء للملابسة وانما

اى المراد بهذا المعنى من لفظة علمية بطريق المجاز بناء على كون الباء للسببية ١٢ ابو البقا

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى اسماء مبنية ومنع الصرف

ن كلام العرب فمثل التعريف باللام والاضافة فيجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا تتصور كونه سببا
ع الصرف فلم يثبت الا التعريف العلمي لانه يجعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
جعل الجعل لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمة فهو اي كون اللفظ معربا غير
عربي ولتاثيرها في منع الصرف شرطان الاول ان تكون علمية في
العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب
ح العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى الجيد ثم
قرأته قبل ان تصرف فيه العرب فكأنه كان علما في العجمية لما جعله علما لسلامته من تصرفهما العرب
الفهم فضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هو الذي سمي به رجل ما منع صرفه لعدم علميته
عجمية شرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة اي ثلثة
لئلا تعارض خفة احد السببين فنوح منصرف قطعا نظرا الى الشرط الثاني فانصرف
ما هو الشرط الثاني وهذا اعتبار المعاني العجمية ... فالاعجمية اعتبارها مع سكون الاوسط
نيث فان علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات على نوع ظهور فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
لى يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق قلنا لم يعتبر ههنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الاخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها
تقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وفي شتر ... حسن بالتحريك اي ... امتنع صرفه

الشرط الثاني فيهما فإن في شتر تحرك الأوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وإنما خص التفريع بالشرط الثاني لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح لهند لعدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تعميم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف إلا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ولوط ونوح لخفتهما قيل إن هودا كنوح لأن سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل إسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه أي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحا وثالثها ألفا وبعد الألف حرفان أو ثلثة أوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير أخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لأنها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها فأما جمع السلامة فلا يغير الصيغة فيجوز أن تجمع جمع السلامة كما تجمع أيامن جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وإنما اشترطت لتكون صيغة ممتنعة عن قبول التغير فتتكرر الجمعية بغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف لئلا يخرج نحو فوارهة جمع فارهة وإنما اشترط كونها بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد كفرازنة فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيتها فتور فلا حاجة إلى إخراج نحو مصرن كسر جمعا لا في الحال ولا في الأصل وإنما الجمع الذي هو لفظ آخر بخلاف فرازنة فإنها جمع فرزين

او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان
ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ما فرازنة ومثالها مما هي على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد
كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه فصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف تقرير الجواب ان حضاجر كونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل
جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع لانها في عظم بطنها كان كل فرد منها حضجرا من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة لانه لا يكون بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمعية شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد تكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان قال
قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فلا يجب بانه قد خلعت عنه

فهو اذا لم ينصرف هو لا كثر كرسي كوفي وكثر الاستعمال فيرد الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فمنهم من

قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس جمعا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو ان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما

فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل انه اسم

ليس جمعا تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وقد قيل فانه لما وجد

غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن من الجمعية يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكأنه

سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت على سراويل فاذا صرف اي سراويل لعدم

جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لعدم احتياج

التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤها كان او واوا كالجواري والدواعي

رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصيغة في حذف الياء

عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما

في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم

غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فحينئذ الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها التنوين وهذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري فبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو بصري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة تاثيرها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اي حكمه فكيف تؤثر في المنع اه

والمراد من الاضافة هو التركيب الاضافي ١٢ م

بالعلمية اعني منع الصرف وكذا الاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي

لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من

قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف

ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد من ان امثال

هذه من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها

مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب البلدة ثم جعلا

اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان

من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا

لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما

لمنع الصرف بكونهما مزيدتين مع فرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما لالفي التانيث والارجح

هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل

والحرف اما ان لا يدل على ذات مأخوذ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب

ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو معناه الاول لا الاسم المقابل للفعل

الصفة فشرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف انفراد العصر باعتبار انهما

وشرط ذلك الاسم اى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمنع دخول

تاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اى

وان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث

عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي

التانيث على حالها ومن ثمه اى ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق

على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى

مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط

على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط

على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان من الندم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم

فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين

اما ان يختص في اللغة العربية اى بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من

الفعل كشمّر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بقّم للعود

وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية ونحو بقّم اسما لصبغ معروف العندم وشلّم علما لموضع

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وكذا ضُرِب على البناء

للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول

لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل على مذهب من ذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون

غير مختص لكن يكون في اوّله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل

زيادة اي زيادة حرف او حرف اي حرف من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة

حرف او حرف اتين في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على

وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن ان يكون

ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله ليشمل يعمل اذا

سمّي به فان لحوق التاء بالمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى

ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثمّة اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الوزن

المذكور مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء نحو ناقة يعملة للناقة القوية على العمل

وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بان

المعنوية او مع الشرط ... السبب آخر ... مما تجامع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد

منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية فاذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا

زيد ورايت زيدا آخر فانه يراد به مسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل

فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر من ان سببين من اسباب منع الصرف

وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى

هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى وفى العجمة والتركيب

والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل

ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع العلمية غير ما هى شرط

فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبر فى منع الصرف فلا يكون معها

الى يوجد شئ من العلم الدائر بين مجموع هذين السببين او واحد منهما فقط الا احدهما فقط

فاذا نكر غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من

سببى منع الصرف مما شرطه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه عدا يعنى احد السببين الذى هو العلمية عدم

والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من

حيث هو سبب او على سبب قياسي حد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل

هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة

من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان

يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه واجيب بان هذا الامر غير محقق

لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود

اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود سببين في

اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استشكال حمل

علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظاهرا من قول ا

مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان

غير مستحسن تنبيها على ذلك في الصرف مثل احمر علما اذا نكر والاول ان

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي فيدخل فيه سكران فانهما اشبها

نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه

وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار مثل اسماء الاجناس ومعه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب
من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها
سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وكان يلزمه ان يعتبره حال العلمية
ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي
سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

وضعفا مع بقاء العلمية بأن يعتبر فيه أيضا الوصفية الأصلية فحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين أعني الوصفية والعلمية
فإن العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما إذا اعتبر
الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما في أسود وأرقم فإن قلت التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة و
العلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الأصلية مع العلمية في منع صرف
مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير أحد الضدين مع وجود الضد الآخر في حكم واحد
وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب أي
باب غير المنصرف باللام أي بدخول لام التعريف عليه أو بالإضافة أي إضافته إلى غيره ينجر
أي يصير مجرورا بالكسر أي بصورة الكسر لفظا أو تقديرا وإنما لم يكتف بقوله ينجر لأن الانجرار قد يكون
بالفتح فلا يتناول الكسر لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضا وللنحاة خلاف في أن الاسم
في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقا لأن عدم انصرافه إنما كان
لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم أعني اللام أو الإضافة قويت
جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة
ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما
هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين وتابعه الذي هو الكسر

نعم لو كسر اي حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان لم تبقيا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زال السببان كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما ان لم تكن هناك العلمية وكما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول احسب بما عرف انه غير المنصرف المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر لا يعقل يجمع مذكر الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات
اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا
المحلي وهو بحث سياتي عن احوال الفاعل وكان مضمرا استصلاحا فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل انما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي الاصل في الجمل ولان
عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو تقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا كان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما اسند اليه حقيقة او حكما ليتناول مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

[illegible]

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الحال في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه بنوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يتصل به من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت

لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه
لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي
الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان تطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
ان يكون المفعول مستلزما عن الفعل لما يستعقب مثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد
الا بتوسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا و

القرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال او في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيها في
الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول به بان يكون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل وهو اي الفاعل غيره ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تأخيره

ى تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الاضمار
بل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال ان توسط (اى الفاعل)
لفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا للسؤال المحقق
لمن قال من قام سائلا عن تعيين القيام مضمرا بان تقول زيد بحذف قام ويجوز ان تقول قام
زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل
في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز
ذليل فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل
لاجل خصومة لانه كان ظهير العاجزين والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة

من ابل الملاك الملكات أو ما يتوسل به الى تحصيل المال او كان معطيا للسائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعينه وجوبا اي حتما
وايجابا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر مع المفسر لكان
مما حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك لا الاول المفسر باستجارك الثاني فلا يكون احد حينئذ لان
مفسره قائم مقامه عوضا عنه ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ لامتناع دخول حرف الشرط
على الاسم بل لابد من الفعل اصلا وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام شيء مقامها في مقابلة
فلا يلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او كريم وشريف ابوه او قصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا

على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً او اقعاً بعدهما اي
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول ذهب التنازع قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصلح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما
في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضربت واكرمت الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه
حرف وبعد الحرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له فمراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فهذا التخصيص بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى
مذهب الفراء فيعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر معمولاً له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربني واكرمني زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا واختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول واختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين بناء على انه المذهب المختار لاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق

الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير

يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

فجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل

الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى

المفعول حذفته او اضمرته فتقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه

التشريك في رفعهما او اضمار الفاعل بعد الظاهر كما هو صورة تاخيره نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني

واكرمت زيدا هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني نحو ضربني واكرمني زيدا اذا جعلت

زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه

حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز و

اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ان لم تحذفه وان جاز

حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني غير المذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى المتقدم لفظا

رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن

الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا

الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له

ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع

وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يجوز

لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني ههنا الا على اتصاف ذات

ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول

الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد

فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول

امرئ القيس شعر ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال

حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فيقتضي الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ولا اقل من
تساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ع كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على
تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخولها المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله شعر
ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا
اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى
المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعلها

واقامته مقام افعل اذا كان عليه فعلا ان يتغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الى الماضى
المجهول و يُفعَلُ اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل اُفتُعِلَ و اُستُفعِلَ و يُفتَعَلُ و يُستَفعَلُ و غيرها
من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب عَلِمتُ
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا و مسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اَعلَمتُ اذ حكمه حكم
المفعول الثانى من باب عَلِمتُ فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب و الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ
للتاديب و المفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثانى و الثالث من باب عَلِمتُ و اَعلَمتُ فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول
له فلما عرفت و اما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى
دليل الانفصال و الفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه و اذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليه
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بخلاف سائر المفاعيل فانها لبيت نوعه والصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام

الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق

للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل

بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام

الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع

ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما

مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول

الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنها يعني من جملة المرفوعات ومن جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول

نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي

لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم

ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

[illegible]

عنه بقوله بحسب من ثم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن
هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
ونحو كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح ولا اخفش ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم * فخبير مبتدا ونحن فاعله وقيل خبر
عن نحن لئلا يلزم الفصل بين اسم افعل التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي هو غير جائز لضعف عمله
بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى ارغب انت عن الهتي يا ابراهيم احترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
فقائم زيد مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي
وا قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وا قائم زيد واحترز به عما
اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس
الا جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا وهو
خبرا مقدما عليه فيما فيه ان طابقت صورا واحدها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون

[illegible]

الزيدان مبتدأ موخر وقائمان خبر مقدم عليه وقائما اقائم الزيدان وتعين حينئذٍ ان يكون

الزيدان فاعله للصفة قائمة مقام الخبر وقائما اقائم زيد فيجوز فيه الامران كما عرفت

والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات

الاسم فلا يصدق على الضرب في ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه

ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند

اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني

من المبتدأ ولك ان تجعل المراد بالمسند به الى المبتدأ وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا

الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة

تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند

الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند

غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون ان كل واحد

من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل

المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم

اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

مع كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر لفظاً المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر
لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة والكان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لايقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصص اذ بالتخصص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام تعلم
ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي شيء من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار
كائن فحينئذ كل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد
خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لاتعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد كذا
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص الفاعل قبل ذكره هو صحته

هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح الحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام اعلم ان الهرير
للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا
كان مجيء عدو والهرير بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر صفة حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصصات التي يحتاج في توجيهها
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة بحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد ربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره
كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان وجارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيصير لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل
وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل
فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل
انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته
مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اي ابوك

ام ذاک والوک خبرہ وہذا مذہب سیبویہ وذہب بعض النحاۃ الی ان ابوک مبتدأ لکونہ
معرفۃ ومن خبرہ او وجب تقدیمہ علی المبتدا لتضمنہ معنی الاستفہام او کانا ای المبتدأ
والخبر معرفتین متساویتین فی التعریف او غیر متساویین ولا قرینۃ علی کون احدہما مبتدأ
والآخر خبرا نحو زید المنطلق او کانا متساویین فی اصل التخصیص لا فی قدرہ حتی لو قیل غلام
رجل صالح خیر منک لوجب تقدیمہ ایضاً مثل افضل منک افضل منی رفعاً للاشتباہ
او کان الخبر فعلا لہ ای للمبتدأ احتراز عما لا یکون فعلا لہ کما فی قولک زید قام ابوہ فانہ
لا یجب فیہ تقدیم المبتدأ لجواز قام ابوہ زید لعدم الالتباس مثل زید قام وجب تقدیمہ
ای تقدیم المبتدأ علی الخبر فی ہذہ الصور اما فی الصور الاول فلما ذکرنا واما فی الصورۃ الاخیرۃ
فلئلا یلتبس المبتدأ بالفاعل اذا کان الفعل مفردا مثل زید قام فانہ اذا قیل قام زید التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا کان مثنی او مجموعا فانہ اذا قیل فی مثل
الزیدان قاما والزیدون قاموا قاما الزیدان وقاموا الزیدون یحتمل ان یکون
الزیدان والزیدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ بہ وبالفاعل علی ہذا التقدیر
ایضا علی قول من یجوز کون الالف والواو حرفا دالا علی تثنیۃ الفاعل وجمعہ کالتاء
فی ضربت ہند واذا تضمن الخبر المفرد ای الذی لیس بجملۃ صورۃ سواء کان بحسب
الحقیقۃ جملۃ او غیر جملۃ ما لہ صدر الکلام ای معنی وجب لہ صدر الکلام

كالاستفهام مثل اين زيد فاين مبتدأ او اين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر
بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارته
لتصدره في جملة او كان الخبر متقدمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه ليس
يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر
بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له معنى
يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير للمتعلق الخبر وهو التمرة فلا تقدم الخبر قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي
انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة

اي مزّ فهي هذه الصورة ترك العطف اولى نظرا لبعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف

ولا يبعد ان يقال المراد بالمص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه

الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما ايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخولها نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته

جملة فعلية او ظرفية ما وله بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا ما ولا بالفعل لتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي احدهما

وفي حكمهما الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار فله درهم مثال
للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال اسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة
دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما
تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل بالاجماع
علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قيل معظم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فما عند
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين مما يساعدهما

ما يأتيا عند بها القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول الفاء

على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا

انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى

فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا

اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو

اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد

كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل الهلال

الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية

ليتوجه اليه الناظر ومن ههنا يرد ما يرى انما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا

ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام

قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا

السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت

فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده

ای ففی وقت خروجی السبع واقف وقد یحذف الخبر لقیام قرینۃ جوازا ای حذفا جائزا

الذی لزم ای فی ترکیب التزم فی موضعہ ای موضع الخبر غیرہ ای غیر الخبر وذلک الغیر فی الجواب

علی ما ذکرہ المص اولہا المبتدأ الذی بعد لولا مثل لولا زید لکان کذا ای لولا

زید موجود الان لولا لامتناع الشیء لوجود غیرہ فیدل علی الوجود وقد التزم فی موضع الخبر

جواب لولا فیجب حذفہ لقیام قرینۃ والتزام قائم مقامہ اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا

فلا یجب حذفہ کما فی قولہ شعر ولولا الشعر بالعلماء یزری + لکنت الیوم اشعر من لبید

ہذا علی مذہب البصریین وقال الکسائی الاسم الواقع بعدہا فاعل لفعل مقدر ای

لولا وجد زید وقال الفراء لولا ہی الرافعۃ للاسم الذی بعدہا وثانیہا کل مبتدأ

کان مصدرا صورۃ او بتاویلہ منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیہما وبعدہ حال او کان

اسم تفضیل مضافا الی ذلک المصدر وذلک مثل ضربی زیدا قائما وضربت زیدا قائما اذا کان

زید مفعولا بہ ومثل ضربی زیدا قائما او قائمین او ضربت زیدا قائما او قائمین واکثر

شربی السویق ملتوتا واخطب ما یکون الامیر قائما فذہب البصریون الی ان تقدیرہ

ضربی زیدا حاصل اذا کان قائما فحذف حاصل کما تحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک فبقی

اذا کان قائما ثم حذف اذا مع شرطہ العامل فی الحال وقیم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیۃ

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فیکون الحال قائم مقام الخبر قال الرضی

هٰهنا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلابسه قائما لو اُريد

الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل اولى ثم نقول حذف

المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ايلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع

قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو

خبر المبتدأ والعامل في الحال مع قيام الحال مقامه كما تقول اشدّ مهديا اي سر راشدا مهديا

فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسدّه

وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت

الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها

كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها

كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه ونحو العمر والعمري والعمر لا يستعمل مع اللام الا في

القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها

اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء

عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر فعلا كان او

اشد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي

الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عدا ما ذكر لان بعد دخول هذه الحروف

عليها ورودها عليها لا يرد انه يصير فيها فعلا او شبه فعل فيتعين التعريف بمثل يقوم في قولنا

ان زيدا يقوم ابوه ولا ان يقوم ابوه مع انه ليس من جملة جنس هذه

بل انما هو جملة يقوم ابوه ولا يحتاج الى ان يجاب بمنع ان المراد بالمسند

المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه الاستدراك قوله بعد دخول هذه الحروف

ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاعم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم

حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا ابوه قائم في ان يقوم ابوه فان المسند

بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ

في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي الاحكام

من كونه واحدا أو متعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بدّ من
عائد ولا يحذف إلّا إذا علم وأكثر القول أنّ أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرا لوجود شرائطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك أنّ كلّ ما يصح أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يقع
خبر الباب حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال إنّ أين زيدا
لبطلان صدارة أين ومن
وإنّ من أبوك إلّا في تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه
فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأنّ
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها فرعيا أيضا والعمل
الفرعي للفعل أن يتقدّم المنصوب على المرفوع والأصلي أن يتقدّم المرفوع
على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل إلّا
أن يكون الخبر ظرفا أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلّا إذا كان
ظرفا فإنّ حكمه حينئذ كحكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
إنّ إلينا إيابهم وفي وجوبه إلّا إذا كان الاسم نكرة نحو إنّ من
البيان لسحرا وإنّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة الجنس نحو لا رجل قائم

مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فهو المسند الى شيء آخر اشار الى ان الخبر

المبتداء وخبر ان كان غيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار و

المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو

لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتماله

حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب لا يحتمل

ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيهما اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف وقال ما ل

لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل

غلام رجل وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها

هذه حذفاً كثيراً اذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي

عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه

اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد

انهم لا يثبتونه اصلاً لا لفظاً ولا تقديراً فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال

انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يكون ما

خبراً في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان

بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا تعملان

عليها فهو المشتمل عليه بما اشتمل المبتدأ وكل مسند إليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ولا

وبما عرفت من معنى الدخول الخبر نحو في ما زيد أبوه قائم، مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك

وأتى في لا بالنكرة ليعلم أن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف ما فإنها تعمل في النكرة والمعرفة

هذه اللغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجازية ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

أي عمل ليس في لا دون ما شاذ لقلة ثبوته ولنقصان مشابهتها بليس لأن ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فإنها للنفي مطلقا بخلاف ما فإنها أيضا للنفي الحال فيقتصر على

على مورد السماع نحو قول الشاعر: من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح، أي لا براح

لي ولا يجوز أن تكون لنفي الجنس لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم

يتكرر ولا تكرار في البيت. اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع. ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها وخفة النصب فقال: **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا

حقيقة أو حكما وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا

ومسلمات وابناك مسلمين ومسلمين فتحته اي حق المنصوب وتماثل على علم

المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير

تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييد بواحدة منها فيقال المفعول به وفيه

او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد

بفعل الفاعل اثر قيامه بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه

فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسانة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان

ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا

بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب اللعاب او بما فيه

الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل

كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل

عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا

فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وذلك مثل ... نحو كرهت كراهتي فإن الكراهية باعتبارين أحدهما

كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لا

أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا

ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق و

اذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول

مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل

على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا

وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل

جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد

فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن

الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات

الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست

جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي

مغاير اللفظ الفعل اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا او بحسب الباب

نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر لهما فعلا من بابه اى قعدت جلست جلوسا وانبته الله

اى بمصدر مغاير لفظ فعله بحسب المادة او الباب

فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا

كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت مقدما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدر

باعتبار الموصوف المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا

واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى

صفة بعد صفة حذف بان النسبة وحذفها كثير بينهم

سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب

الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن

والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا

وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة

فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله

حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء

وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا

ضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع

موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد سيرا الا سير البريد او بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير البريد
اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا
والى ما شبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها
اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اى مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
معناها المضاف الى الفاعل او المفعول فان اثره غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان

الواقعة جملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء او منها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي
حال كونه والاظهر علاجا اي فعلا من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به
نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
الذي هو بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على
اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير
المفعول المطلق نحو قوله علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير
للمؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتسكر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية ولن
لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتاكيد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا
كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك
اصله ألبّ لك لبابين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ
فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي أسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى أعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى ما وقع عليه ولا يشكل بمثل أعطي زيد درهما لانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفعل في التعريف اذ لو قال ما وقع عليه الفعل لكان [illegible] نحو ضربت زيداً

[illegible] زيد [illegible] ضربت [illegible]

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لغرض [illegible]

اما جوازا مثل زيدا ضربت [illegible]

رايت [illegible] من التقديم [illegible]

البرهان [illegible] وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية جوازا اي حذفا جائزا مثل زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة

المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل لقرينة حالية

ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل للكثرة ومباحثها بالنسبة الى غيره

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ

ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا [illegible] بالاهل لا بالاجانب

ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي تطلب توجهه بقلبه الى ما دعيت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة

من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله

بخلاف المندوب فانه لا يتوجه عليه وان دخل عليه حرف النداء المجرد التفجع لا انه نزل منزلة المنادى وقصد

نداؤه فيخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرده المصنف بالذكر فيما بعد وفيه تحكم

فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت

يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل ونقل ايضا عن كلام سيبويه انه داخل

في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا

واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب

اي طلبا لفظيا بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون اداته مقدرة

نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا

او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى

والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا واصله

الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل المحذوف وهو ادعو او اطلب يا زيد اي ادعو زيدا وحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال

ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء سدّ مسدّ

الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه انّ يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين

المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب

الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه

جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد

جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير

فيه ويبنى اي المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة

الى النصب ولتطلب الاختصار في بيان النصب لقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع

به اي على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند

الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير لائم لسوق

الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو

كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني

المنادى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

الاسم

الكاف كالكاف في ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم المبني للمشابهة بالحرف
او الفعل الماضي لا لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني
على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى باللام اي
اي باللام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص اي دخلت على المستغاث لانه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس المستغاث
او المستغاث له نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له وانما لم ينعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة مرجح اصل الاسم فعند دخولها
اعرب [illegible] ويخفض المنادى [illegible] للتعجب والتهديد ايضا [illegible]

يا لَلْماءِ يا لَلدَّواهي ع لامُ التهديد نحو يا لَزيدٍ لأقتلنّك فلم أهمل المضُ ذكرها كيف يصدق

قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليًّا واجيب بان كلًّا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كما

المهدِّد اسم فاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته

وكان المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص عنه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر

ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا لَلْماءِ ويا لَلدَّواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانه

ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق وَ فُتِحَ اي بني المنادى على الفتح لالحاق

الِفِهٖا اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لامَ فيه

حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما

مِثْلُ يا زَيْدَاهُ باِلحاقِ الهاءِ به للوقف وَيُنْصَبُ ماسِواهُما

اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظًا او تقديرًا اِنْ كانَ مُعربًا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير

عن حاله في ما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف

واما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول وهو
ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه
شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلاً مقولاً لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد لانه منصوب الا
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً ولم يورد المصنف للتقسيم
مثالاً اذ حيث تصح فيه كل من القيدين مثال يا سهل تصور انتفائهما معاً فلا حاجة الى ايراد مثال له
على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فاشتملت الاقسام بما مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث
ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة
او حكماً انما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه قطعاً وقيد المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان
لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكماً بان تكون مضافة لفظية او شبه
بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لتدخل فيها

المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه لما لم يجر الحكم الآتي في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري
هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان ضمة المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تيم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد
هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب
لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء

حرف النداء لانه هي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء

تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل

يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكن

منادى مستقلا فلا حكم لتبعيته وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد

ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع

اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم

والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية

تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء

لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف

البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرهما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر

من قبل اعني المعطوف الممتنع دخول يا عليه غير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد

منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر فالاول كالتوطئة لذكر هو المعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء بمقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد
منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز الضمة فان جواز
الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحق
بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى الحركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا
هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا يا الله على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام فيه لاجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بتلك الجواز ولهذا
قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي
تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني الا ان لانها ليست عوضا عن محذوف
والكانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ع فيا الغلامان
اللذان فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا وكذلك اي وجاز كذلك
في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم
بالضم تيم عدي فتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع لمضاف وتمام البيت يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر * البيت لجرير حين اراد عمر
التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

فيلقينكم في سورة اي مكروه من قبلي يعني جماعة آباءهم والمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامِيَ وسكونها يا غلامِيْ واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتايَ مثل يا غلامِ وقلبها الفا
نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة
الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوّ
او يا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و
يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف
تقول يا غلاميه وغلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقد قالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء
المتكلم مع وجه آخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابتِ و
يا امتِ اي قالوا يا ابتَ ويا امتَ ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة او

على فتح حركة الياء او بكسرة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا ابتَ

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا

بين العوضين دون الياء وما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض فانه غير

جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصّة هذا الاختصاص بالنظر الى الامّ و

العمّ اي لا يقال يا ابن اخٍ ويا ابن خالٍ بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امّي ويا ابن عمّي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال

الياء الفا وقالوا ايضا بزيادة وجه آخر شذّ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال و

طول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى

تخفيفاً اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا

يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً والضمير المجرور

الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافاً

حقيقة او حكماً فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضاً اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظراً الى اللفظ فامتنع

الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثاً المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحاً بزيادة الالف

لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع

في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر

وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم

للتخفيف وان لا يكون جملة كان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين

وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلميته

يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بالابقاء
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى
زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادر
الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح

قبله مدة اي الف وواو اوياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف
الاخير وهو اي الحال ان يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون حذيم
يحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة وكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد اي المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة و
في يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون كذي بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها
كادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى
عليه ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه يا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

واخص المندوب بوا مميزا له عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانها
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشابها ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف في آخره اي آخر
المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس من تلك الالف
عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه
اذ لم تضم لو قلت واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء
اي لحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من اسم المندوب
المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه واذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص فعل
الذي من اليه يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب

بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال

المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها

بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد

الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف

بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة

المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران

وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام

قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني بما كان نكرة

قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا مع الاشارة اي الا مع اسم الاشارة

لانها كاسم الجنس في الابهام والا مع المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام

والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع

بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم اغفر

او بلا بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف وفي لفظه اشارة الى ذا وصف نداء اللام نحو ايها

الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

فلا يجوز الحذف منها الا شذوذا من غير ان تصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت

نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات

فتشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في

اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع

في الليل على نائم مسلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه

اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي كروان فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم

الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق

كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد

اصطيد وحمل الى القرى فلا تخش ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جاز الحذف الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا

لقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان

ان الناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها اي مفعول به

اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة التفسير اي الشريطة التفسيرية واحد منها

الی التفسیر بیانیة ای مفسر عاملہ بناءً علی شریطة التفسیر ای تفسیر العامل بعده وانما وجب حذفہ حینئذ
احترازا عن الجمع بین المفسِّر والمفسَّر وهو ای المضمر عاملہ علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل
او شبهہ احترز به عن نحو زید ابوک ولا تمیز زید بان الفعل وشبهہ فصلا اعنی ان یکون الفعل او
شبهہ جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا عمرو ضربہ زیدا انت ضاربہ مشتغل ذلک الفعل او شبهہ
عنہ ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقہ ای
ذلک الاسم او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل او شبهہ مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم
او متعلقہ فارغا عن العمل فیہ بسبب ذلک الاشتغال لا بسبب آخر بحیث لو سلط
بالجر یرفع ذلک الاشتغال علیہ ای علی ذلک الاسم هو ای احد الامرین الفعل و
شبهہ بعینہ او مناسبہ ای ما یناسبہ بالترادف واللزوم لنصبہ ای النصب احد
هذین الامرین الاسم بالمفعولیة کما هو لفظ المتبادر بتقیید الاشتغال بالضمیر او متعلقہ خرج نحو زیدا
ضربت بتقیید الفراغ عن العمل فیہ بالجر و ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربتہ فان المانع
عن عمل ضربتہ فی زید لیس مجرد اشتغالہ بضمیره وان عمل معنی الابتداء فیہ ایضا
مانع عن ذلک وبتقیید النصب بالمفعولیة خرج خبر کان فی نحو زید کنت ایاه و ههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطہ بعینہ الثانیة
اشتغالہ بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وهي نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء المرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة للمحبوس عليه فينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته فاضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة
فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح احد
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة
من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط
ان لايكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب كلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها
لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لايجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على
الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لاتدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا نقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة
فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي وبمعنى ما ولا وان ليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اي بعد حرف الاستفهام وما النفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي ما سبق

حالِ النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حالِ الرفع بالصفة فلم يُعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب و صفتيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معاً مثل قوله تعالى اِنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و جعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن خيف اللبس بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبراً له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيدٌ قام وعمراً اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة لقرب المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قریبة غیر مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب ویجب النصب ای
نصب الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد بها ههنا ان ولو فان اما وان کانت من
حروف الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب ویجب
نصبه بعد حرف التحضیض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب
دخولها علی الفعل لفظا او تقدیرا نحو ان زیدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زیدا
ضربته مثال لحرف التحضیض ولیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب
الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه وان کان یظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله علی شریطة
التفسیر والمختار فیه النصب لوقوع الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن یظهر بعد
تعمق النظر انه لیس منه فانه وان صدق علیه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره
لکنه لیس بحیث لو سلط علیه او مناسبه لنصبه لان ذهب لا یعمل النصب وکذا مناسبه
اعنی اذهب فان قلت لا نحصر المناسب فی اذهب فلیقدر مناسب آخر ینصبه مثل یلابس
او لذهب علی صیغة المعلوم فیکون تقدیره ازیدا یلابس الذهاب به او یلابس احد بالذهاب به او اذهب
احد قلنا المراد بالمناسب ما یرادف الفعل المذکور او یلازمه مع اتحاد ما اسند الیه فالاتحاد ...
واذا کان الامر کذلك فالرفع ای رفع زید فی المثال واجب بالابتداء ونصبه غیر جائز بالمفعولیة

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كيف يكون مما يختار فيه النصب كذا اي مثل ازيد
ذهبت به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر ففي الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فيصير المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا
ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره وكل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب لكن ظاهر قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في شواذ
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتكلفوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما تكلفوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط وخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

الداخلة عليه ثم تسلطه بالتشريط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما

ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيها الرفع والآية جملتان

مستقلتان عند سيبويه أي الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه و

الخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان

الحكم الموعود والفاء بعده أيضا للسببية أي إن ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة للتفسير

وجزء الجملة لا يعمل في حيز جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فيتعين الرفع

وإلا أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا فهي تكون داخلة تحت

الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء

على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع

التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وإنما وجب حذف الفعل فيه

لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح

النحاة معمول أي اسم عمل فيه النصب المفعولية بتقدير اتق تحذيرا أي حذر

ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا أو ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد

ذلك المعمول أو ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المعمول عطف على مما بعده أو المقدر

فإن قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وقع في المعطوف المظهر

موضع المضمر او تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكره مكرراً الا انه وقع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول اشعاراً بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف
هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من
نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك على التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او
الحذف من نفسك تحذيرك منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه
اى اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال
اتقيت زيداً من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير
بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيراً
ليس كذلك فانه ايضاً محذر منه بالحقيقة اجيب بان تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذر وبدليل ذكر ناصبها بعد
وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن أن وأنّ قياسي ولا تقول في المثال
الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير أن وأنّ فان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي
مع أنّ وأن وثابت كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه وهو
ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر
او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان ومكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا قوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج
مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من
حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكورا الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او
الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه

ضرب ان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايض مفعولا فيه
لذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في
الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير
في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها
فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست
عند ولدي وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي ابهام عند ولدي ولم يذكره وحمل
شبههما عليه لان حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو لفظ كذا اي المبهم من المكان لفظ مكان [illegible]

مكانا لكثرتها في الاستعمال مثل الجهات الست للابهام فحمل عليه ما بعد دخلت
والمكان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال للابهام على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه فهو لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فاذا قلنا انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص موقع فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى الامكنة التي وقعت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون
في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

او بسبب وجوده وخرج بسائر المفاعيل مما فعل مطلقا اوبه اوفيه ومعه فعل اى احدث مذكور

اى ملفوظ حقيقة اوحكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب

من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل عجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز

به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت قلنا المراد مذكور معه فان قلت

هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه فيخرج نحو عجبني التاديب

الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ان يذكر العامل فيه مثل ضربته تاديبا مثال

لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت

عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما هو بسبب الجبن

والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا

للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله

فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين اديته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا

او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله

فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد

وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له

لا شرط كون الاسم مفعولا له فاسمي الاكرام فى قولك جئتك للسمن لاكرامك الزائر عنده

واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء
زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل ومن غير مصاحبة واعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر من مع لفظا واوفق بالعطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض
بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
والا اي ان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئت وزيدا فان العطف فيه
ممتنع لعدم الفاصلة التاكيد المتصل بالمنفصل او بغيره وان كان الفعل معنى اي
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على
عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب حيث وجد مصحح نحو ما لك وزيدا وما شانك
وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما وشان الآخر

وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شأنك
وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ
من المفاعيل شرع في الملحقات بها **وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به** اي من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وبما يضاف الهيئة الى
الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك
وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقا
لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل
ضربت زيدا عمرا راكبين **لفظا** اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظيا
اي لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا لفظيين حقيقة او حكما **او معنى**
اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه هو الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه

١٢١

فيما فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء آخره وهو المفعول ما لم يسم فاعله
باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيّن على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعل او يبيّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا
لا بالمفعول ويحتمل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا اذا جعل
ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي
لان مفعولية زيد ليس باعتبار هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا وها لكنهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وتصير زيد مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع قائما حالا
فهي معنوية لا لفظية وعاملها ما في معنى الفعل او شبهه وعامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره كالاشارة والتنبيه
في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا
مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد
على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف كالمبتدأ
اي المبتدأ اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني
تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا انقضاء للنفي
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة والتنبيه عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية او
يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ او خبرا معطوفا على
قوله وشرطها ان تكون نكرة وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي
ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل من
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ومثل
فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها
على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده الانفراد
وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر مفعولات مطلقة وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة او منفردا او مجتهدا اما الصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان حسن بعينه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي
صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين

١٢٤

١٢٥

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها تخصيص النكرة بتقدمها لابهامها في المعنى مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل [illegible] رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي ان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه وداخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه اذا لم يكن بالظرف وهذا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم

على المضاف فلا يتقدم عليه أيضا وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر

البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص لهذا قال على الأصح

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس ولعل الفرق

بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل

بعض حروفه فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب

الحقيقة ليس مجرورا وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم بجعلها صفة المصدر أي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية وكل تكلف

وتعسف وكل ما دل على هيئة أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا

من غير أن يؤول الجامد بالمشتق لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل وهذا رد على جمهور

النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك أن

الأغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا أو رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه خصوصيته

أطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين دالتان على صفة البسرية والرطبية

ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا وأرطب

إذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا عند محققيهم و

تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين

مختلفین بل یتوہم ان لیس کل منہا متعلقہ و البسریۃ تعلقت بالمشار الیہ بہ من حیث انہ

(وہو ذو الحال)

مفضل و ہذہ الحیثیۃ وان لم تکن معتبرۃ فیہ الا بعد اعتبارہا فی اطیب لما کان الضمیر بالنسبۃ

الی المظہر کالعدم اقیم المظہر مقامہ و اوجبوا ان یلیہ اطیب تعلقت بہ من حیث انہ مفضل علی

وہو ضمیر منہ فیجب ان یلیہ قال الرضی واما الضمیر المستکن فی افعل فانہ وان کان مفضلا لکنہ

لما لم یظہر کان کالعدم ومع ہذا فلا اری باسا بان یقال وان لم یسمع زید احسن قائما منہ

(ای ومع قیام المظہر مقام المضمر)

قاعدا وذہب بعضہم الی ان العامل فی بسرا اسم الاشارۃ ای یشیر الیہ حال کونہ بسرا وہذا

لیس بصحیح لانہ یمکن ان یکون المشار الیہ التمر الیابس فلا تتقید الاشارۃ بحالۃ البسریۃ ولانہ یصح حیث

وقع موقع اسم الاشارۃ اسم لا یصح اعمالہ فیہ نحو تمرۃ نخلتی بسرا اطیب منہ رطبا وتکون الحال

جملۃ لان الحال علی الہیئۃ کالمفردات فیصح ان وقعت حالا لاشتمالہا وتجب ان تکون الجملۃ الحالیۃ

خبریۃ محتملۃ للصدق والکذب لان الحال بمنزلۃ الخبر عن ذی الحال واجراہا علیہ فی قوۃ

(ای اثبات الحال علیہ)

الحکم بہا علیہ والجملۃ الانشائیۃ لا تصلح ان یحکم بہا علی شیء ولما کانت الجملۃ مستقلۃ فی

الافادۃ لا تقتضی ارتباطہا بغیرہا والحال مرتبطۃ بغیرہا فاذا وقعت الجملۃ حالا لابد لہا من

(لکونہا متعلقۃ بصاحبہا)

رابط تربطہا الی صاحبہا وہی الضمیر والواو والجملۃ الخبریۃ اما اسمیۃ او فعلیۃ والفعلیۃ اما

ان یکون فعلہا مضارعا مثبتا او مضارعا منفیا او ماضیا مثبتا او ماضیا منفیا فہذہ خمسۃ احوال

فالاسمیۃ ای الجملۃ الاسمیۃ الحالیۃ متلبسۃ بالواو والضمیر معا کقولہ الاسمیۃ فی

الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانا
راكب وجاءني زيد وهو راكب اي بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها
مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين هذا اي الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا تجوز الواو نحو الحق لا شك فيه و
ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما وبالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يصح في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ
فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني
زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الحال المشتملة
على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي

١٢٩

الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا لابد ان يكون معها قد لتقربه الى زمان صدور الفعل

التي انت فيها بمعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم

من في الحال او وقوعه عليه يجوز الآن المثبت من الماضي المثبت لو وقع حالا ان

تضمنه انما هو بالنسبة الى زمان الحال فلا بد من قد تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب

الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني

زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

وهذا الخلاف سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوم حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز

حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر

او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة الحال المخاطب وقوله مهديا اما صفة

لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك لمن يقول كيف جئت راكبا

بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان

نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال اللتي كانت وهي

الحال المؤكدة مطلقا وهي التي لا تنفك من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنفك عن الاب غالبا

اي أحقّه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او
اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقيقا عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها
عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يوجب حذفه واسمية
احترز بها عما لو كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من
اسمين لا عمل فيهما والا كان عاملها ذلك وكيف يكون حذفه واجبا نحو انا شاهد قائما بالقسط التمييز ما
اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى
الكامل وهو الوضعي احترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قولك جارية يرفع الابهام عن عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي لانه واحد وحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل

يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع

لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشتهر ازال ذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم

الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال

فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع

لما وضع الرطل مثلا لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف

كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين لا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه من جنس العسل او النحل او غيرهما والا من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع

اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فرفع

الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف

مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا

والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع

الابهام عن ذلك الشيء المقدر فمنه اي من القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد مقدار يعني بأن يقابل الجملة وشبهها المفرد المقدار صفة
لمفرد وهو ما يقدر به الشيء أي يعرف به قدره ويبين غالباً أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع
الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الإبهام
فيه أكثر والمقدار إما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهماً وسيأتي ذكر تمييز العدد
وبيانه في باب أسماء العدد وإما في ضمن غيره أي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً
فإن الرطل نصف المن ونحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو
ذراع ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير في هذه الصناعة هو المقدرات
لأن قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها
المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غيرها وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة لأنه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتاً والنون كما في منوان سمناً
أو الإضافة كما على التمرة مثلها زبداً ولهذا الأسلوب قسم المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم
أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم يستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانياً فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل
وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه
أن يقع بعد تمام الكلام فيعمل فيه الاسم التام لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الأشياء إنما تمت

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى أن لام التعريف
الداخلة على أول الاسم ما كان يتم بها الاسم فلا ينتصب بها التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا (فيفرد) أي التمييز (إن كان) أي التمييز (جنسا) وهو
ما يقع بمجرده على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس (إلا أن يقصد الأنواع) أي ما فوق النوع الواحد فيثنى
أيضا لأنه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من أن يثنى أو يجمع قيل وفي تخصيص قصد
الأنواع بالاستثناء نظر لأنه كما جاز أن يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز أن يقال طاب زيد
جلستين للعدد ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية أو الشخصية (ويجمع) أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
(في غيره) أي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين أو أثوابا (ثم إن كان) أي المفرد المقدار
(بتنوين أو بنون التثنية) والمعنى أن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية
فإنه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز (جازت الإضافة) أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة
بيانية بإسقاط التنوين مع نون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الإبهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (وإلا) أي وإن لم يكن متلبسا بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون
بنون الجمع أو الإضافة فلا تجوز الإضافة الاتفاقية في نون الجمع عشرون درهما وفي الإضافة فلأنه لا تم إضافته

المضاف في آخره كنون الجمع فلا يجوز أن يضاف الى غير التمييز نحو عشرو زيد اي عشرون

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لتوهم الالتباس في بعض الصور كما اذا علم مثلا

عند شخص عشرين لرمضان اذا اراد عشرين من رمضان اراد اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا حملا عليه ليكون الباب على الاطراد [illegible]

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد

غير مقدار اي ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا

فان الخاتم مبهم باعتبار جنسه تام بالتنوين فانه تمييز والخفض اي خفض التمييز باضافة

غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بمبهم الا بشائبة والثاني اي القسم الثاني من

التمييز ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وعن نسبة كما كان الاول يرفعه عن ذات

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها

يستلزم رفعه عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم المفرد

المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة اخيرا في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

١٣٤

١٣٥

او المصدر نحو حسبي طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً ونحو ملك ...

فكما مثل الجملة والتمييز فيه خاص لمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما يشبه الجملة

والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها

فقد اشار الى الثاني في موضع مثاله فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً واباً فهو وابوة وداراً

وعلماً عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير

فهو بحسب التحقيق اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة نفساً خاص بزيد في

خاص بالمنتصب عنه واباً يحتمل غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه وآلات ... اضافي محتمل

لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه

او في اضافة عطف على قوله في جملة وما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً وتركه لانه

اظهر التمييزات والاضافة ... اباً وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق

وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة ولما اورد صاحب

المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه ادرجه

هنا على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً لا ابهام فيه ليكون في

نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن ومنه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل والعلم لله

بالكسر فمن الغرض فان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في
طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد واسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي ان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد دارا وعلما ودارا فان
هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او
تثنيته وجمعيته سواء كان لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابويه
اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت آباءه اجداده فعلى كل من التقديرين ان قصدت
وحدة التمييز اوردته مفردا واذا قصدت تثنيته اوردته مثنى واذا قصدت جمعيته اوردته جمعا

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا

يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس و

يجمع بل يكفي ان يعبر عنه بصيغة المفرد لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما

والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان

لكل من الزيدين والزيدين نوعا آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او اسما في معناها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه

كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا

والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والذكر ... ولا يحتمل ان يكون ... الاسم ابا

وطبقه اي والحال انه مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مطابقتها

اياه او حال كونها مطابقة اياه او حال كونه بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه

والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت الصفة

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يرجح التمييز لان من تزاد في

التمييز لا في الحال ولان المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية او قد يمدح حال الفروسية

۱۳۷

بغيرها من الصفات كما لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وقيل

يقال عندي وسقا عشرون درهما لا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على

ما هو فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه طاب زيد ابا اي

ولان الغرض من التمييز هو البيان بعد الاجمال

كما اذا كان ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول يعني انه فاعل او مفعول للفعل نفسه او اذا جعلته متعديا

نحو امتلأ الاناء ماء اي امتلأ الماء فالفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

وهو في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير ما حاجة الى جعله متعديا

لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقصد رفع

الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وفي ذلك نظر مثل

قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة

فالفاعل في قولك ربح التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او

لان الربح في الحقيقة ليس الا لزيد ولكن اسناده اليها مجاز لانها سبب الربح

مفعول من ان التمييز في هذا المثال ليس الا فاعلا ولا مفعولا فلا تطرد تلك القاعدة

خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى شبه الفاعل والمفعول

نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في

١٣٥

الفصل وكلماتي في هذا التجويز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۔ وما كاد نفسا بالفراق

تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره وتعود ضمير

تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما تقدير تذكير الضمير في كاد

للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب تطيب نفسا فلا تمسك فيه وما قيل يحتمل ان

البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او

وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ

المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين لما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافي في تقسيمه

الى قسمين من غير تعرض لتعريفهما الا انه لما كان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع

عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني

القوم لكن زيدا والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد وقبل الا مستثنى

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوضوح تقسيمه كما
عرفت وثانيا بما فصل له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج ولهذا لم نعرفه على حدة رعاية للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة وقيدنا بان لم يكن الا الواقع بعد الا التي للصفة واخلاء المستثنى
لئلا يرد عليه في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز
عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر هو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا اي الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا
يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء تعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له
الى ما نسب اليه احد جزئي الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او
غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا

١٤١

في الأكثر أي في أكثر اللغات وهي لغات أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون أو في
أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم
أو لا تصويره إلا بدل الغلط وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر عن
الروية والفطانة وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاء
القوم إلا حماراً فههنا يجوّزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في إيجاب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم أي من رحمه الله
فهو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى
منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدواً إذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيداً أو بعد
خلا من خلا يخلو خلواً نحو جاءني القوم خلا زيداً وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الأنيس وقد يضمن معنى جاوز فيحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والأكثر تعديه بالتضمين مع الحذف
والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب وفاعلهما ضمير
إما إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو البعض منهم زيداً وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهرهما
قد يكونا سببه إلا التي هي الأصل في باب الاستثناء في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر
الاستعمالات لا في جميعها فإن بعضهم يجر بهما كما عرفت وقد يجر المستثنى بعدهما على أنهما حرفا جر فقال السيرافي لم أعلم خلافاً

في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا تقديره جاءني القوم خلو زيد وتجاوزهم عمرا وينتصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد
ووقت تجاوزهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي خالين او خاليا
بعضهم او مجاوزين من زيد ومجاوزا بعضهم عمرا وعن الاخفش انه جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
ولعل ذلك ثبت عند المصنف ولم يتعرضه لانه لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو
جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم بعضها اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها قائمة
مقام الا وهي لا تتصرف فكذا ما قام مقامها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا
في محل كونه متأخرا عن المستثنى منه احترز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على

١٤٣

حسب العوامل وفي بعض النسخ وذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي على حسب ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمشترك والمشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشتراط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب المتكلم جميع الناس الا زيدا اذ لا يصح ان يضربك كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا فالظاهر انه لا يريد المتكلم

جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك لقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور ربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب استقامة المعنى ايضا ويصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بتخصيص اليوم بايام الاسبوع ونحوه مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين يجوز اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر وتغليب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الذين فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر انه من ذلك البعض مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وقيل نظرا الى هذا اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما لانه بمعنى دام ثبت لان نفي

النفي اثباتا فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض و
من جملتها العلم وتحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في
قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في تعجيز غيره
على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا
زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور لا محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في
الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به
اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب لا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه بها لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يكون على صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يكون على
صفة غير الشيئية لكان اوفق بالعطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان
من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض

١٤٥

النفي بالا انما لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ قيل ما جاءني الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها لكن لا تعمل فيه وما ولا لا تقدران عاملتين حقيقة اذ لم يكن العمل الا بتركيب العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخولها على البدل منه وعبرت حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني لما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين الحمل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وحمله على المحل البعيد دون القريب قلت لان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا فخلا محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه لكن ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت

لفعلية النفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل فيه اي

لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية

لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها

بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها انما هو للنفي وقد

انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها

مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر

لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله

مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي

نزه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح

باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه لما انجر ما بعده والمستثنى

بالا مضافا نقل اعرابه الى غير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام

معنى المغايرة فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في

الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

١٤٨

غالباً الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع منكور غير محصور فوجب ان يجيء موصوفها مذكوراً

لا متعذراً الاستثناء كما قد يكون متعذراً في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان منكوراً يكون متعذراً ايضاً فوق

جائها صفة جالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في

جاءني رجل الا زيد ولا تعد اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجال وتقديراً كالقوم ونحوه ولا يكون

مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكراً لا يعرف باللام حيث يراد به العهد

او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار الى جماعة يكون

زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار الى جماعة لم يكن

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو جاءني رجل و

رجال واما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور

لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا

زيداً جاءني وله علي عشرة الا درهماً وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر الكلام

ان الا تحمل على الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور

نحو جاءني مائة رجل الا زيداً وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً والا

رجلاً والا حماراً ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة

لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه حينئذ يصير المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة لم يستثن عنها الله وهذا لا يثبت مدعى التوحيد لجواز
ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وسيبويه جوز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال الشاعر وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والا لوجب ان يقال
الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب والمستثنى فيه يجب النصب وحمل المصنف على الشذوذ وقال
في البيت نوعان آخران من الشذوذ احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لان المقصود من كل الاحاطة
والشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف اي على انهما ظرفان على الاصح فيهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

يجوز رفعه ونصبه خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجاء كغيره تشبيها بقول الشاعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرجته عن الظرفية

وگفتنی البیت باقی نماند در قریه سواے دشمنان دشمنی ایشان چنانکه دشمنی کرده بودند ایشان

أيضا نصبه باستكثار الرفع فيقولون جاءني سواك في الدار سواك ومثل هذا في استعمال

الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب حتى كان كأنه

مستعملا في قسم الفعل إن شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها أي دخول كان وأخواتها

أخواتها والمراد بعد به المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها لا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالإسناد الواقع بين

أجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان

زيد يضرب أبوه ولا بمثل كان زيد أبوه قائم بأن يصدق على يضرب وقائم في

هذين المثالين المعرف وليسا من أفراد المعرف ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض إن المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها مثل

كان زيد قائما وأمسى عمرو ... أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه

وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه

معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة لاختلافهما اسما وخبرا في الإعراب فلا يلتبس أحدهما

بالآخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد أو كان زيد

بخلاف المبتدأ والخبر فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة أخرى

للبس وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى هذا وقد يحذف عامله أي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف

من هذه الأفعال إلا كان وإنما اختصت به بالحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ويجيء في مثلها أي في مثل هذه الصورة من أن يجيء

بعد إن اسم ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها نحو

إن خيرا فخير أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو إن خيرا فخيرا على معنى إن كان عمله خيرا فكان

جزاؤه خيرا ورفعهما نحو إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الأول نحو إن خير فخيرا أي إن

كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته

ويجب الحذف أي حذف عامله يعني كان في مثل أما أنت منطلقا انطلقت

لأن كنت منطلقا انطلقت فأصل أما أنت لأن كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد أن في موضع كان

عوضا منها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار أما أنت منطلقا انطلقت

وهذا على تقدير فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالتقدير إن كنت منطلقا انطلقت

فحمل به بالأول من غير فرق إلا حذف اللام إذ لا لام فيه واقتصر المصنف

152

على الفعل لانه اشهر لشبهه بان وذكرها وتقريرها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

وقد عرفت معنى البعدية والدخول فيما سبق فلا نعيد وبه يعلم التعريف فيها ايضا

مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس و

حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف

ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثرها منها فاعطى

للاكثر حكم الكل فجعل الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف

وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه

هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لانه غير

وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او

مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير

المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في

يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل

رجل ظريف فيما تقدم عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
مثال لما فيها نكرة مشبها بالمضاف قوله تلك على النسخ المشهورة ومن تمثيل لشيء كليهما
فإن كان اي المسند اليه بعدها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا مستوفيا
للشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي مليها نكرة غير مضاف ولا مشبها
به للتيسير عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك قوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
المفتوح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك يعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع انما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما
ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء لم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها متمكنا الى ما
في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين لا وبين المسند اليه وبين لا

بانتفاء شرط الانفصال على سبيل منع الخلو وإمكان مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشابها

أو لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء أما في المعرفة فلامتناع أثر لا النافية

للجنس فيها وأما في المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل وإلى التكرير أي وجب تكرير لا

لكن مطلقا لا بعينه أما في المعرفة ليكون كالعوض عما فات من التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أ في الدار رجل أم امرأة

وهذا التعليل جار في المعرفة أيضا ونحو قضية ولا أبا حسن لها أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي

لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير فإن اسم لا فيه

معرفة لأن أبا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فأجاب بأنه

متأول بالنكرة إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها فإن مثلا لتوغله في الإبهام

لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة وإما بأن يكون أبو حسن علما للفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بوصف

بهذه الصفة فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل إيراد الحسن بحذف اللام

لأن اللام أن تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله أي [illegible] فيه

لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة أوجه

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فيها بحسب التوجيه عليها الاول فتحهما اي لاحول
اي الحركات الاعرابية والبنائية ۱۲ عم
ولا قوة الا بالله على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لاحول
عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله او
عطف جملة على جملة اي لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية من مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول ويكون منصوبا
حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اي رفع الثاني نحو
لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة
فجاء الرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحول ولا قوة

الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس ضعيف وتشفق برفع الاول بانه يجوز ان يكون

لانها بمعنى ليس ... الا ان شرط ... الغالب ... تكرير فقط وحصل

ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب مبتدا على التوجيه الاول وتعطف

جملة على جملة اي لا حول الا بالله لا قوة الا بالله والثاني ان يكون قوله الا

ومرفوعا على التوجيه الثاني فيحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد

على مفرد كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا

اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير بدخول كلمة الاستفهام ومعناها

اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس الاستفهام حقيقة فتقول لا رجل

في الدار استفهاما عن الحقيقة مثل الا نزول عندك ولم يذكر ان لا ... في العرض

كما ... قبل الهمزة بل ذكره ... في ... وذلك لان ... حال

لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل هلا ولو وحروف التحضيض

فيجب ان يليها الفعل ... الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه ... حيث لا ترجى

واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام

ولكنه حرف موضوع للتحضيض ... فكانه قال الا ترونني رجلا ... رجلا

ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام

التمني فكان القياس الا رجل لكنه نوّنه لضرورة الشعر وكقولنا اسم لا المبني لا ت

الكلام

اسمها المعرب احترز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي

لا التثنية وما بعدها احترز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار ولا رجال من غير مبني وبعا

فيه مبني احترز عن مثل لا رجل حسن الوجه جالسا لبعد الصفة احترز عن المفصول نحو

لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد

بينهما ولا اتصال وتوجيه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ان

على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ومبني على الفتح

نعت لا يجوز بنائه مثل لا ماء ماء باردا فانه يصدق عليه نعت المبني الاول مفرد يليه فان

باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ويجعل نعتا للمتبوع فليس مما يتوسط

التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء فحملا

على محله البعيد كنصبها حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح

بالرفع وظريفا بالنصب والا اي ان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب

لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب قد مرت الامثلة

في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا

في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه نحو لا غلام لك والفرس

١٥٧

كان لا مكررا اى المعطوف محكم بالحمل فى قوله لا حول لا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ

اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز ولا يجوز البناء لكان

الفصل بالعاطف لم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفى بلا غير

لا كثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى ذكره الاندلسى مثل لا اباله ولا غلامى له

اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل

فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به

والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلته مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف

فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له

اى للاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس مضافا بالمضاف اجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى

مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف

فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث الاضافة
فيه بالمضاف اى بتركيب مشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى
للمشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى المشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لكن بين
الاختصاصين تفاوت فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره
ومن ثمه ذهب الى جعل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف فى
نفس الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو باعتبار ابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب
صفة بعد صفة
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه

لانه العمدة فيما نحن فيه لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين النحاة فيمن ذهب سيبويه والخليل و
جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى وانما اللام المبين للمضاف و
تاكيد اللام المقدرة وحكم الكلمة المضاف ده لما عرفت فحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل
لا عليك اي لا بأس عليك لا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اي يحذفا فتوهم ان الكل
جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كذا اسماء الخبر محذوفا اي لا شئ موجودا فيجوز ان يكون خبرا لا اي
وجعلنا خبرا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد ما ولا المشبهتان بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي خبر ما ولا هما اي خبرهما ولا انما كذا اسمية
لهما لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لان عملهما في اسمها وخبرهما اما جزاء اسمه ليس
باعتبار الخبر فحصل الخبر الثاني انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يسمون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء بها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم وقيل زيدت هما خصت ما بالذكر لانها الاكثر استعمالا في
استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان
مع احدى هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه بليس فلما

١٦٠

فصل بينها وبين معمولها بما لم يعمل ليا او انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فاذا انتقض
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليها اي
خبرها بموجب اي بحرف العاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونها منتقضا الا في
نقض النفي فيه فمن المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف والاواخر التي هي محال
الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا الا اسما
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وههنا خالف المصطلح المشهور
متبعا ومثبتا في ذلك لمذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا فقال كل اسم حقيقة او حكما لتشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام

او فعلاً مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً اي ملفوظاً كان في الجر كما في مثل مررت بزيد او مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرداً اي منسلخاً عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وانموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظراً الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه لبيان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انه شامل للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد في اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص ثابتا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم استتباعها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى معمولها بل غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والمحل

ان كان المضاف اليه باعتبار المضاف صح انكان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام

واما ساير الكليات مبتدأ وعموم مطلقا كاحد الثمر فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيه بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف

اصلا للمضاف اليه فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم فضة بيانية واضافة

فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي اعلم انه لا ضير في جعلها بمعنى اللام الى التصريح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح التصريح باللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا يندفع

الاشكال عن كثير من الاضافات اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل احد

وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة

بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا

يمكن جعل الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا اخرجوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة

وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وهي اي الاضافة المعنوية

165

تعريفاً اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف ان يشار الى المعين بالمعلومية عند السامع وذلك فان
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى احد معين قلنا
التركيب الاضافي موضوع لمعلومية المضاف قلنا وذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
المعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
الوضع وليس من التجري في الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف لكونهما مع المضاف اليه المعرفة
متوغلين في الابهام الا اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصاً اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركاً بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه
وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة فان
كان فيه اللام حذف وان كان علماً نكر بان يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك الاسم ثم
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لان المراد بالتجريد خلوه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرف وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق اجيب بان في لزوم تعريف المعرف فيما اخرج
هذا ونحو ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف العلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى المعلوم فيها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف واجاز الكوفيون
من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث
من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بسقط

١٦٧

بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل

حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير

من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف

والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع

تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة

ولجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص

من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف

النون وامتنع الضارب زيد لعدم تخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للام لا
للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف لاستفادة التعريف ولا لافادة التخصيص بل فيه
تخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه لتجويزه مع الكسر خلافا للفراء
فانه يجوّز الضارب زيد بالجر لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما بعد الاضافة فيحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخير اللام المتقدم حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على
امتناع مثل الضارب زيد بعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوبها على ما لا يطلب
اللهم الا ان يقال المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في
رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها ما دل عليه سخلتها بدل العطف وتمام البيت
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها هي جمع ... الواهب ... الهجان

١٦٨

أي البيض من النوق يستوي فيها الجمع والواحد والهجان صفة للمائة أو بدل منها أو
عطف بيان لها والأول أولى لكن هو مذهب الكوفية وعبدِها بالجر عطفاً على المائة تشبيهاً له بالعبد للقياس تحقيقاً
أو جعلها حقيقة بإضافته لا دفعاً بملابسة عُوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ أي حديثات النتاج
حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق وفاعله ضمير العبد
وأطفالها منصوب على المفعولية أو صيغة المجهول المؤنث وأطفالها مرفوع على أنه مفعول
ما لم يسم فاعله وحقيقة الأمر أنه لا يكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وأما الألف فإنها على
الضاربك حمل الضاربك فأجاب المصنف عنه بقوله وإنما جاز الضاربك حملاً يعني كان
القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالإضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضاربك وحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني أن جاز
الضاربك مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت فكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه غير شاذ فمن قال
أي قول من قال يعني سيبويه ومن تابعه إنه أي الكاف في الضاربك مضاف ومن قال إنه غير مضاف
فهو منصوب المحل على المفعولية والتنوين حذف لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج جوازه
إلى حمل أي الحمل على ضاربك فحمل المفعول على الفعل العامل أعني ضاربك

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمجرد حصول الالتزام بمعمولاتها وكانت ضاربك قبل
التزمنا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه فحملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه لا للاضافة
بل للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا
ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينها قبل الاضافة او للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك على
تطبيقهما على الاجوبة حسن للاتفاق على جواز الضاربك من جانب على موافقة بعض
الشارحين وذلك ان نجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد

قال

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها لانه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به

المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما

اى الذى يضاف اليه صفة فقوله صفة اسم مفعول لم يسم فاعله لقوله المضاف اليه

لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من

الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ما نحن فيه ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بها ولا يضاف

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من معنيى التركيب

الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى

اى لا يراد من احدهما معنى الآخر

موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا

للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وتحمل

القاعدة الاولى هو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة

الاولى وبقلة الحمقاء فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع

صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها

موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع

وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين ان الجامع ليس مضافا اليه لا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة صفات القائمة
فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وبهذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء بتاويل بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال ههنا مكانان جزء وكل فالمكان
الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه
هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب بانه متاول بانهم جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في
المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في هذه الاضافة

ما لاعداد بفتح الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الحابس وليس شئ منهما قائما بالذات ١٢ مرح

فانك اذا قلت رايت ليث شهر لا يفيد ما يفيد رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص
به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعينه تعيين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد خارجا واما اذا كان للجنس ففيها
تخصيص ويرد على قولهم المضاف متماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول
بجعل احدهما المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاء سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة توضيح اللقب او منع من الاسم غالبا وان اضافة
الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون شبيها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة
اللسان فلا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي وظبيي في الصحيح وقد يختلف في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة
وقد يختلف في ان تحريكها الاصل والصحيح انها فتح او الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية ياء المشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة يجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء
والواو فتحة يبقى ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ بفتحة الفاء
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك
واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي
ودمي بلا رد المحذوف فيجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيها اخيّ وابيّ برد اللام المحذوف فيهما

هي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء تمسك في ذلك بقول الشاعر ع وابيّ مالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان

ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب

فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية

فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا

بالابينا + اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا بآبائنا فداكم وتقول اي امرأة

قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى

ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال

اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام فيّ لا كثر اي في اكثر موارد استعماله

وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث

ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك

ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك وجاء حمء مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حمؤك ورأيت حمأ

او حمأك ومررت بحمء او حمئك وجاء حمو مثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت

قوله واذا قطعت اي اذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل اخ واب وحم وهن وفم

بجمزا او بجمزك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما او حماك ومررت بحما
او حماك مطلقا اى حال كونها مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وسيلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه
خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فقصد
اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى
ذو عن الاضافة لان حقيقته وسيلة الى تسمية الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع
منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج
نحو ان الثاني من ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متأخر حتى يخرج سابقه
كان فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب
سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابهما

جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي جاء على

العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اليه مطلقا فقوله

كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت

وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء

اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا

في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة

وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه

فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى

اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء

الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما

يكون للجنس وباعتبار الجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود هو حقيقة التابع والحد يدخل كل ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

مانعا و الظاهر انحصار الحد و فيها العدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع

يكون جمعه و منعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها و قوله يدل

على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في

مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع و

عليه البدل في مثل اعجبني زيد علمه و المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد و علم

لا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان

التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى المتبوع انما هي بخصوص مواد فلو جردت عن

المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد و غلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد

دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة و

تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت و فائدته اي فائدة النعت

تخصيص في النكرة كرجل عالم و توضيح في المعرفة كزيد الظريف و قد يكون لمجرد

الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ

بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم

من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة و لما كان غالب مواد الصفة الاشتقاق توهم كثير من النحاة

ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق و لم يكن هذا مرضيا المصنف

بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة

وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع المشتق لغيره لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على

المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال

فان التميمى يدل دائما على ان الذات ما نسبته الى قبيلة تميم وذى مال يدل على ان ذاتا ما

صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول

معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا

مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا

التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى

فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة

والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا

صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع

صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و

مثل مررت بزيد هذا اى هذا المشار اليه بهذا فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل

فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد

التبعية فانه غير منضبط بل ترجع ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعد التبيين حال جمله عند
عدم التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف و
يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان
الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف التوضيح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها كانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضي قال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني أعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من صفته في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني
الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
الى احدهما لابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور مثله لابهامه لا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام المتعينة في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان الابهام وصف باب هذا بذي اللام لرفع

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعني المعطوف بالحروف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى
شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة كذلك متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد زيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

فی قسم الحروف ان شاء الله تعالی (مثل قام زید ثم عمرو) ولم یکتف بقوله تابع یتوسط بینه وبین
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بین الصفات مثل جاءنی زید العالم
والشاعر والدبیر فالصفة الداخل علیها حرف العطف کالشاعر والدبیر لها جهتان
احدیهما کونها صفة لزید تابعة لتبعیة المعطوف علیه واخریهما کونها معطوفا علی الصفة
المتقدمة تابعا لها ویصدق علی هذه الصفة من جهتها الاولی انها تابع لانها صفة لزید
بینها وبین زید حرف العطف لان توسط حرف العطف بین شیئین لا یلزم ان یکون العطف
الثانی علی الاول فلو لم یکن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولی فی حد المعطوف
وهی من هذه الجهة لیست معطوفة فتعلم توسط العاطف قد جوز الزمخشری توسط الواو بین الموصوف والصفة
لتاکید لصوق الصفة بالموصوف فی مواضع عدیدة من الکشاف وحکم المصنف فی شرح المفصل فی مباحث الاستثناء
انه جعل قوله تعالی ولها منذرون فی قوله وما اهلکنا من قریة الا ولها منذرون صفة لقریة
فلو اکتفی بقوله تابع یتوسط لدخل فیه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فی امالی الکافیة ان
العاقل فی مثل جاءنی زید العالم والعاقل تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف العشرة ولیس
بعطف علی التحقیق وانما هو باق علی ما کان علیه من الوصفیة وانما حسن دخول العاطف لنوع من
الشبه بالمعطوف لما بینهما من التغایر فلو حذف المعطوف لکان الداخل فیه بعض الصفات مع انه لیس بمعطوف وقال
بعضهم فیه نظر لان الحروف المتوسطة بینها عاطفة لما یلیها علی ما قبله فی غیر ما من الجمع او الترتیب وغیره

ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزاً كان
او مستتراً اكد بمنفصل اولاً ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولاً بالمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً تاكيداً وهو باطل
فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً
نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي انما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان

عطف على الضمير بوجود الفصل هو فيها ووجود التاكيد
ايضا وهو هم والكبكبة بالفارسية ...
... والغاوون بالفارسية گمراهان

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
أعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي
استعارة المرفوع له مثله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعده لا تصوله انه تخفيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجيء بالاداة الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك الخ بين بلا اضافات الا الى التعدد وقيل جيء
بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤا كلهم والابدال منه نحو اعجبتني
جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز فيه تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

الاسم اعادة الجار قلنا التاكيد من المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه بعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما بمتبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة
له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير
الضمير عائد من تعيين اي شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرب رجلا على الشذوذ اي شاذ و
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة واقع
بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لو نصبت
او خفضت لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى
الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد
بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الا سمين نحو العاملين بان يجعلهما معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين انما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لئلا يتوهم متوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها لكن عدم جواز هذا العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

والبقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل قتيل زيد دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ اما تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب زيد لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او شمول المتبوع لافراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد نسبته الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وللمتمم ... نحو انه هو تعرض من جميع الفاظ التاكيد ولو اعرفت به فنقول خرج الصفة والبدل والعطف عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع لان البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان

وضعهما للدلالة على معنًى في متبوعهما وافادتهما توضيح متبوعهما في بعض المواضع ليست بالوضع

اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقتضي ارتباطه بمتبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول

حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ

معنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول

اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا

فان فك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ

كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد

اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ

محصورة كالتاكيد المعنوي فان التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة

وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل

بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول

كتيع اي تام وابصع بالمهملة من تبصع العرق اي سال او بالمعجمة من بضع اي روي واتبع من التبع وهو

طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها

اي المغرز بكسر الميم وسكون الغين المعجمة ... بالفارسية ...

التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادًا وتثنية وجمعًا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وصحح بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما يثنى اثر والعين او لين تغليبا كالقمرين سمي لثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة لم تصر اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسًّا كاجزاء القوم او حكمًا كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل و اجمع فائدة

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده

بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في المجيء

واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده

بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك

فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل

اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو

ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في

هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب

والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس

وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم

لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد

نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين

يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني

اتبع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعيته لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع

واخواه عليك اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرهما اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون اجمع ضعيف لعدم ظهور لا لتها معنى الجمعية وللزوم ذكرها من شائبة التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصودة به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا للفاعل عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا ونسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل هو مسبب عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سُلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب وفي ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي انا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

قال بالبدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل مقصوداً تبعاً والمقصود بالذات الاسناد

بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيداً

راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب

النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالاً نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً ان يكون زيد معجباً

صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالاً وكذا في

نحو سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيداً حماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا [illegible] باعتبار

غيره فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل

او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان البدل مستلزماً من المبدل ويكون [illegible]

[illegible] المناقشات [illegible] فيه مناقشة في الاشتمال

يمكن ان [illegible] الاجمال [illegible] فان المراد عبارة

عن مجموع [illegible] البدل [illegible] بدل الكل عن البعض

[illegible] في كلام العرب [illegible] والرابع اي بدل الغلط

تفصيلاً اي [illegible] البدل من غير [illegible]

ان غلطت بغيرها [illegible] المبدل منه ويكون [illegible] البدل والمبدل معرفتين

[illegible]

١٩٧

غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل جهة فإن نعتوا فيه بصفة يكون كالجابر لما
فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد أخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم إياهم ومختلفين نحو أخوك ضربته زيدا وأخوك ضربت زيدا إياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحو ضربته زيدا لأن المضمر المتكلم و
المخاطب أقوى وأخص لأنه من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون
المقصود أنقص من غير المقصود مع كونهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال و
الغلط فإن المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي وأعجبتني علمي وأعجبتك علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
العطف بالحرف والتأكيد لا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي
أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون الأول أوضح
من الثاني مثل أقسم بالله أبو حفص عمر فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
وعمر عطف بيان له وقصته أنه أتى أعرابي عمر بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

١٩٩

وهو يمشي خلف بعيره وهو يقول شعراً أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان

فجر وعمر عطف بيان على الراوي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدق

صدق حتى التقيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقباء عجفاء

على بعير وزوده وكساه ويفصله أي يفرق عطف البيان عن البدل لفظاً أي من حيث الأحكام

اللفظية ما وقع في مثل أنا ابن التارك البكري بشر فإن بشراً إن جعل عطف بيان

للبكري جاز وإن جعل بدلاً منه لم يجز لأن البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير

أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير

وقوعا عليه الطير ترقبه أي تنتظر التارك حين صار ... فهو حال أو قوله ترقبه حال

من الطير إن كان فاعلا للظرف وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال

من فاعل ترقبه أي واقعة حوله ... لأنه زاهق روحه لأن الإنسان إذا ... فإن الطير

وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل

كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل

زيد ويمكن أن يراد به هو وغيره من هذا الباب أي كل ما يخالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان

بدلا فيتناول صورة النداء أيضا فإنك تقول يا غلام زيد بالتنوين حملا على اللفظ ونصبا

على المحل إذا جعلته عطف بيان يا غلام زيد إذا جعلته بدلا والمعنى الأول أظهر والثاني أنسب بالمبني

أي الاسم المبني فهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق ولا يعرف الاسم المبني

أو لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني فكأنما قيل

اسم ناسب مبني الأصل وهو الحرف والفعل الماضي والأمر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف

المعرب هذه المناسبة وقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما تضمن الاسم معنى مبني

الأصل مثل أين فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام أو شبهه له كالمبهمات فإنها تشبه الحرف في

الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما أو وقوعه موقعه كنزال فإنه واقع موقع انزل أو

مشاكلته للواقع موقعه كفجار أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم فإنه واقع موقع كاف الخطاب

المشابهة للحرف في نحو أدعوك أو إضافته إليه كقوله تعالى من عذاب يومئذٍ فيمن قرأ بالفتح أو

وَقَعَ غيرَ مُرَكَّبٍ مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية

المعدودة كغلامُ زيدٍ غلامُ عمرٍو وغلامُ بكرٍ مبني والمضاف إليه معرب ولما كان المبني مقابلاً للمعرب

واعتبر في المعرب أمران التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين

الأمرين إما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما فقط فكلمة أو ههنا لمنع الخلو وإنما خالف ترتيب كلمات الكتاب

والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديماً وتأخيراً لإيثار التقدم ما هو وجودي لشرفه وألقابه أي ألقاب

المبني من حيث حركات أواخره وسكونها عند البصريين ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ في الحركات الثلث ووقفٌ للسكون والكوفيون

فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد أن حركات وسكنات البناء لا يعبر عنها البصريون إلا بهذه الألقاب

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما
يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل

فالاسماء قبل التركيب من حيث انها مبنى لا يختلف آخره لاختلاف العوامل

او قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهى
اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى
الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما

فيكون البناء خلاف الاصل فى الاسماء فلا بد لبنائه من علة ١٢

علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انهما
لما اختيرت من الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب توجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب

مثل انت ١٢ اى المضمر ما وضع ليتكلم به او يخاطب به

به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

لان انا موضوع لذات هو متكلم بانا وانت موضوع لذات هو مخاطب بانت ١٢

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك و
كذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

٢٠٢

قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب

ومجرور لقيامه مقام المظهر وانقسام المظهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد

منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي

المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف

المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول

الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر

ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول

والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت

انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف

الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن نحو ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل

نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه

الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا

واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف

غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون

ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة

معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة

الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب

في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث

وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة

وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

205

الخمسة اثنا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينه التكلف

الامور صلا ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب

والمجرور المتصلان يستكن لانهما فضلتان والمرفوع فاعل هو كجزء الفعل فجوزوا في

باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا

الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن

مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر

في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد

مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد

الغائب وللغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا

سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او فعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى

او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مستندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند

ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

منقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير حاصل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع وكذا
ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به او الفصل ينافي الاتصال فتركه
يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او
يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع او الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف القياس بخلاف المنصوب نحو اني
وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي فوقك الضمير صفة جرت على غير
من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما لو قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

٢٠٧

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون شاملا اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل
اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما يصح ذلك لو كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة
الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال فاختار بالتمثيل
صورة اللبس فيما يثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران ليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك او المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من
من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقديم
احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الآخر
احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم فى تاخير
الاعرف ولا يلتفت الى طعن فى اول الوهلة باتصاله على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار فى الضمير الثانى ان
شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل كما هو الاصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل كما فى فصله
وان كان متصلا او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة
ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل والا
اى ان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل
من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقدم
احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهتهم
تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو الكلمة الواحدة نحو اعطيته اياك وان لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بسياق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام ما ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فمذهب الاخفش

الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني فههنا

ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم

لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء ليقي اي يحفظ الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي

اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن

لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي

آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع

ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية

للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات

او ما في حكمها كما في لعل لتقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها كما في ليت ويختار نون

الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في اتيانها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي

من وعن وقد وقط بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء

مع قلة الحروف وعكسهما اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف

وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

ويتعين هذا اي بعد العوامل تحركت لفظة الترتيب صيغة مرفوع وهو الضمير المرفوع المكان

الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا

وغيبة ويسمى المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي الخبر

نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل في ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب

وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع

ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه ملحق بالمعرفة

لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وقصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون

المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل

من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا يقتضيه للاعراب

ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث

يحكم النحاة بكونه مبتدأ والغير لا يعرف المبتدأ والخبر ما بعده خبره فقوله خبرا اما

مرفوع على انه خبر الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف حال العرب بجعله مبتدأ

برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت ان زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده

خبره بدون الواو وحينئذ الرفع يتعين يتقدم اي يتقدم قبل الجملة ويراد لفظ قبل للتاكيد لتقدم

لان تقدم الضمير على مرجعه معهود ولا يبعد ان يراد بقبل الجملة ان معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

فرجع ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا

الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لانه

الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسن تأنيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا

لتحصل المناسبة بنفسه وذلك الضمير الغائب لابهامه يفسر بالجملة المذكورة بعدها اي بهذه

الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا

في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا

والضمير يلزم ان يستدرك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ وراجع الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق

عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام

بالكلية بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا

ومنفصلا اذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله

معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا

والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائما مثال المتصل المستتر وانه

زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا

ضعيف اي جائز مع ضعف كما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة المفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء * الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بتقدير الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ

وللمثناة ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي في حالتي النصب والجر كون هما لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب

الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف

عليه مقيد اكل واحد منها بحال خبر له ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب

والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في

لغات المونث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا في المذكر فينبغي

ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قد تبنا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف يا

وته وذه بقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناة

اي مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا تغني من لغات الا تا

لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان

وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب

والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها

على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حروف التنبيه وهي كلمة ها فهو تيسير التحقيق

منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية

كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب

وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك وبك فهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع

اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما اي ستة راجعة الى خمسة

لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي

الى سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين فهي اي تلك الخمسة

العشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وقس على هذا القياس

ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن

فتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن

واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال

ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال تلك وتانك

وذانك مال كون النونين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط

بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب فاما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي

خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه اما ما عداها من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يكون جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا

او لا يصير جزءا تاما ان كان بتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزء الكل لا جزءا تاما اوليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا الا انه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة
متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من
ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول بينها
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
لان اللام الموصولة لشبهه اللام الحرفية جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث

ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاُلى على وزن العلى لجمع المذكر

والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر والالين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء وبلا ياء

بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة جيء بها في الاصل تجري مجرى الموصول لجمع المذكر

والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف

الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا

نحو عرفت ما [illegible] وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل

فيها المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمونث وأي بمعنى الذي نحو اضرب أيهم في الدار اي اضرب

الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب أيتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية

اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي نحو قال الشاعر

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام بمعنى

الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي يتم الموصول

الا به اذا كان ضميرا يجوز حذفه لو المرفع مانع لا بتفصيل الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة

نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه واعلم ان تحاة وصولا

الموصول [illegible] مقامه [illegible] في هذا الفن

من المسائل وتذكيرا لها فانهم اذا قالوا اذا اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي

اي الجملة الاسمية او الفعلية

فيعد بيانهم طريقة الاخبار بها دلالة على كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

وَاِذَا اَخْبَرْتَ اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بِالَّذِي اي باستعانة الذي او التي

او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه لا مخبر بها صَدَّرْتَهَا اي وضعت

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ اي في موضع

ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضَمِيْرًا لَهَا اي الكلمة

الذي وَاَخَّرْتَهُ اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي

جعلته خبرا ناجرا عنه اي عن الذي فَاِذَا اَخْبَرْتَ مثلا عَنْ زَيْدٍ مِنْ جملة ضَرَبْتُ زَيْدًا

صفة لجملة خبرا اي المخبر عنه يكون خبرا ناجرا عن الضمير

بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا

والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميره الذي اخرت المخبر عنه

يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وَقُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ كَذٰلِكَ اي مثل الذي الْاَلِفُ

وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهَا فان صلة

اي المخبر بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية دون الاسمية

الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ولا يمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني

للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية

تتصرف فانه غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا تخبر

بان يشتق منه امثلة كاسم الفاعل والمفعول ١٢

باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من

فانهم لم يبنوا من ليس اسم فاعل او مفعول حتى تدخل الالف واللام عليه ١٢

اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا تخبر باللام من زيد

في جملة ليقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان

تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد للموصول

مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر

امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان

مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك

امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا

العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا

بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر

العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو اعجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن

بان يعمل النصب واحترز عن المصدر الغير العامل كما يقال في رايت ضربك الذي رايته ضربك ١٢

دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا

في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون

نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها

۲۲۱

اسمي بالغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك مع وإضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير

فلذلك امتنع فالاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك ان جعلت الضمير عائدا الى

الموصول بقي المبتدء بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدء بقي الموصول بلا عائد وكل منهما

ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا

وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية

نحو ما تصنع اصنع موصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء معجب واما بجملة نحو شعر

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء

منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء وصفة

نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد

نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك

قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر

واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها
الصو لكن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في
الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت
لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني فبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه
ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح

وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء
وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء
واذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعها اي شيء وح جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية
رفعه على انه خبر مبتدء محذوف لم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة
بنائها كونها مشابهة لمعنى الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في
لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال الغرض هو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد

مثلا موضوعا للكلمة اجهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه
لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر الماضي المتبادر ان يكون بناؤه بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على
التعريف فعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ورد عليه لانه لا يقال قوام
وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم لمصدر معرفة مؤنث علم لم يقم لي الى الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما
اشار به الى ان الضمير في مبني راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهو تاويل شائع ظاهر ونه لا بد ان يقول مبنيان
فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

٢٢٥

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال ويبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج
باب فسلق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات
الراء وغيرها بل يعربون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه
في حكم المكرر فاختير فيه البناء لانه اخف في سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرق مختلفة
الاصوات م اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي ومنها ما لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
سبيل الحكاية ما يقدر من نفسه مشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا للاصدار ما يشابه

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير فانه ايضا لا تقدر
ان تحكم عليه او به فهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب ففي
هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية و
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها
وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انتقل نقل
العلم الوضع فيما لما عرفت لحكاية صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت
في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا الى اناختها او زجرها او
دعائها او غير ذلك كما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول
للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين فاذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان ذلك

٢٢٦

القسم كذلك اي كقولهم صوت الانسان من غير تعلق بغير لكلمات المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم

حصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين جعلها كلمة واحدة ليس بينهما

نسبة اصلا في الحال او قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء

الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية

ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة

العطف وتعيين النسبة على حد يخرج منها بهذه النسبة صعب خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة

من ظاهر تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة

الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

شطري حضرموت مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع آخره في وسط

الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب

مع تضمنه مثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات

كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

جزئية العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقد يقال فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه

لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من

المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا بناء صيغته من المفردات

الدالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات التي تشتمل كل من مجموع الجزئين لان

صيغة فاعل لا تسع فيهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او في اخذ بعض الحروف من كل جزء

مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثال احد عشر المتضمن حرف العطف

حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد

عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر او لا معنى وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق

بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يعرب

الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وان لا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا

اعرب الثاني اعراب منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى الاول على الفتح

المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف وفيه اي في اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء

الاول على الفتح لغة وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني

ومنع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

٢٢٩

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او لنوع ما وبها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ولتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرعية في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك كتبه لمعهم

معا فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس

المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة

وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما كم الخبرية مميزها

جزاء التمييز ای لو جعل ممیز کم مثل ممیز احد طرفی وسط العدد وھو ای الحکم

مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة

ای باضافة کم الخبریة الی الممیز ۱۲

ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد

ای الثلثة والالف ۱۲

الكثير فيه ما يبني عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثيرة جعل جمعية مميزها

كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول

كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا ها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من

قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا

بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في

قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية

كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام

ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو

فيفرغ ذهن السامع بفهم ذلك الكلام ۱۲

نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق

لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين من كم الاستفهامية

٢٣١

والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما

اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير

مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على

حسب هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية

مع اقتضاء الفعل للمفعول والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات

انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق

وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت كم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا

الفعل وشبهها اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا

ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من

قبيله لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله

اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف

نحو غلام كم رجلا ضربت عندكم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او

المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فنحو تقديم الجار عليهما ان يجعل

الجار لا سيما كان او مضافا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدارة الا اى ان لم يكن بعده لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فهي مرفوع اي فهو مرفوع

مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة

متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة

وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب

باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا

وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى

ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا

كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت

وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا

كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله

ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل

ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه وهي متى واين وايان وكيف وانى واذا

اي من اسماء الاستفهام والشرط ١٢

ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسماً صريحاً نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب و
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلاً لمنع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضاً على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي
وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي
ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوباً معمولاً على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعرابكم ويحتمل ان تعتبر في مميزها
اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وعلى ذكره فيما سبق فكان الانسب
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
لنحو جرير وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة

الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت لك او بها شاخلقة نهانسبها الى سوء الخلقة

وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتى على كره

منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى

والعشار جمع عشراء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب

ولا تطيع لسهولة فى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى ان ذاته طرفيه ابيه وامه

فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذبل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسال

عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على

عشارى اذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير

فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها

واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم

مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر

عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناها كم

دينارا او كم درهما او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء و مالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربک بعد العلم بوقوعه او اخبر عن کثرته فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الی مرات

ضربک ای کم مرة او مرة ضربت او الی ضربک ای کم ضربة او ضربة ضربت فکم فی هذا المثال

اما منصوب علی الظرفیة او المصدریة والفرق بین المعنیین اذا کان المصدر للنوع فظاهر واذا کان

للعدد فالملحوظ فی الظرفیة اولا الزمان الدال علیه الالفاظ الموضوعة للزمان وفی المصدریة

اولا الحدث الدال علیه لفظ المصدر ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم رجلا او رجل ضربت

فعلی هذا التقدیر یکون کم منصوبا علی المفعولیة الظروف ای الظروف المعدودة من

المبنیات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الی ذکر البعض منها منها ای

تلک الظروف ما ای ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف الیه عن اللفظ دون النیة

فان عند نسیانه اعرب مع التنوین نحو رب بعد کان خیرا من قبل وسمیت الظروف المقطوعة عن الاضافة

غایات لان غایة الکلام کانت ما اضیفت هی الیه فلما حذف صارت غایات ینتهی بها الکلام وانما بنیت

لتضمن معنی حرف الاضافة وشبهها بالحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیه واختیر الضم لجبر النقصان

کقبل وبعد وما شبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف

ووراء ولا یقاس علیها ما بمعناها وجوز فی هذه الظروف علی قلة ان یعوض التنوین من المضاف الیه

فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لی الشراب وکنت قبلا اکاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بین

ما عوض من هذه الظروف المقطوعة وبین ما نسی منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم

۲۳۵

تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو الحق وكمجرى

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء

على الضم ان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك

اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها الغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل اخره ع

نجم تضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف

الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى

الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية

وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة

على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة
على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة لفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه المختار
لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال
فاجأه الامر مفاجاة من قولهم فجئته مفاجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاجأني السبع
حاضر او وقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا لهذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

للمفاجآت لا مفعول به ولا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول محذوف اى عجبت زمان

وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون للمجازاة نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر

وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة

ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها كما مر فى حيث او لكون

وضعها وضع الحروف وقد تجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم

ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها

بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة

مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام

او الشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد اى اين زيد اى فى اى مجلس

وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام

والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل ايان

يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم

قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا

ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ

لا الزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

٢٣٩

السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس و مطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في
محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين و يكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول
اي لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا او معنى ١٢ ح
مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة زمان عدم رويته
يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة
عدم رويته هذان اليومان فهذا وان لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان في حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
اي المراد من المعرفة هو التعيين وهو حاصل من المعرفة الحكمية ١٢
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان لمدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد و مستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان

اى جميع اجزاء مدة زمان صحبته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر

نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اى ما كتبت على هذه الصورة

مثقلة كانت او محققة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت

مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى ما بعدهما الامور ليصح

حمل ما بعدهما عليها فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا

القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ في هذين القسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما

فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده

اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ

ما بعدهما وتقديره وعليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح

عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان

ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح

اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح

اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

بنا رها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
لمال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكيا ان تجر لها على الاضافة نحو المال لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون
التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته
وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فيه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي
لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة
الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها
لاختها المخففة وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو
لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد وقد يعرب
مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

يبنى على وجه الدخير الظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قائم زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع لشيء اي موضوع جزئي او كلي بشيء متلبس بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية فاذا
وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
فقوله وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه
يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقّل ذلك المشترك

آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والثاني الاعلام

الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث

معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف

ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات

وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة

وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة

اي المبهمات ١٢ — شيئا

معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا

المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور

عطف على تعقل ١٢

المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك

الموضع ١٢ — اي التصور هو المشترك بين تلك الافراد ١٢ منه

الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرّف باللام العهدية او الجنسية

اي الرابع ما عرف باللام والخامس ما عرف بالنداء ١٢ — اي اللفظ

او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة كالحسين

والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد داخلة قسما آخر

٢٤٢

والتعريف بمنزلة الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ... او المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ...

من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه

نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس

المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها

صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى

لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف

الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون

بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او

الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق

بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا

ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات والمضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن

التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام

او الابن فهو كنية والا فان قصد بمدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او

واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف

لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان

هؤلاء المستعملين وضعوا له غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي بواحد لا بوضع احد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها

اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع

الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم

يتطرق لغيره واذا قلت انت جاز ان يتلبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة

ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما

واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت

بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه

ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه

وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي العلم وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات آحادها كل واحد

واحد منها او كمية الآحاد وما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها

اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود

معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة

مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر

من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد

في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه

العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومؤمنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط

اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة

اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع كمئات والوف

وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف كيف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة

ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرة
احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحالة قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب
تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتميم يكسرون الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع
ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب
بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
لان المائة موصوفة بالتاء فلا يحسن الحاق تاء اخرى للمؤنث ثم الحق الالف لانها من عدد الكثير فلهذا يستوى فيها المذكر والمؤنث
الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة

ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما باحدهما

فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم

من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون

فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين والى

تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان

فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف

ما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا

على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة

واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة

ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان

وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا

او تسع وتسعين امراة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه تجوز ان يعكس العطف فى الكل

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء والنقل المركب كما
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي يجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى للتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه
لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه
لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين التمييز وابها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئين والثاني جمع المؤنث السالم وهو مات
ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

٢٤٩

اعني عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر و مميز احد عشر الى تسعة و تسعين ب

اي اقتصر في تمييز المائة على المفرد لاجل ما ذكر مع كون المفرد اخصر عن الجمع

تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون

معها وهي في صورة نون الجمع لا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم

كرهوا ان يصير الثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز في ثلثمائة امرأة مع ان

فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لاطراد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة

فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا و مميز مائة والف و مميز تثنيتهما و مميز جمعه

اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض

لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا

رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون

مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في

جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة

رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها

عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها

عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت

ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى فلا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان

مميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا

رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد

والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره

معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن

اى بصيغته بقرينة المقابلة بجوهره

الواحد اذا كان التمييز منه وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان

من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن

المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان

باسم المفعول وهو عبارة عن العدد

مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر ما امكن بينه الجمعية فيه بما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

اى من الثلثة الى العشرة

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز بجواهر

جواب آخر عن الاعتراض

حروفه المصورة للمثنية الخاصة القابلة للحوق علامة الافرادية اعنى التنوين او علامة

الاثنينية اعنى جزء في التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد

علىحدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين علىحدة

فاختار والحروف العلامة التي هي اخف صلح كرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنين رجل وكذلك
الاستغنار انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي ذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا والنقص ان يزيد
عليه واحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس كذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا نقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثاني اي ما وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في
المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم نقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على
المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية

عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة

وكذا في عدم الحاجة الى التغيير ١٢ سمين

والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة نعم لا

سواء كان مركبا امتزاجيا او اضافيا ١٢ رح

في المركب كما تذكر بها المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث

فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه لجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة

والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله

اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد

المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص منه درجة اي مصيرهما اي الاثنين

ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه او يكون فوقه

اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم

جواز ارادة الواحد الاول من حاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما فوق العشر

حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر

بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان

الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وهي الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم هي تي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

حقيقة و عيني مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على

عيينة و لم يورد مثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته و قوعه و اذا اسند الفعل بلا فصل

كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا و لفظيا و مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل

ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي

فانه لك الاختيار في الحاق التاء و تركه و الى هذا اشار بقوله و انت في ظاهر غير الحقيقي

بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس

بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا و استغنائه عن الحاق

التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه و جعل بعض الشارحين

ضميره راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله و انت في ظاهر غير

الحقيقي بالخيار و لو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج

الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي

صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل و في تركه فتقول حضرت القاضي

امراة و حضر القاضي امراة و طلعت اليوم الشمس و طلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها

نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس فحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء و ضمير الجمع

٢٥٥

واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم نحو
فلا يقال جاءت الزيدين ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك
المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين
من مجموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن
اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فراعي حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء والمثنى ما لحق آخر
مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله نون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا

عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل

الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع

الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم لالته نحو قيام على ذلك لانه على تقدير تسليمه

اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى

الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله

فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله

تحت الجنس الموضوع له بوضع احد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه فقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد

والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض او

طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام والقمرين

للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام كذلك ثنى القمر باعتبار معنيين

مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او عاء القوة

٢٥٨

التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يثنى ولهذا فيتحقق انسان فيثنى باعتبار
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما يثنى باعتبار قلنا لا شبهة في
صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها فزيد
مثلا اذا كان علما لكثير يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا صار علما ادعاء بالابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه
علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان
الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان
في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما

اى المراد بالثلاثي المعنى اللغوى اى ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة ١٢ تكمله

وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك

اى لوجود الثقل ١٢

بان كان الفه منقلبة عن يا حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمية

وقد امیل کمتیان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية

كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اى فالفه منقلبة بالياء

اعتبارا للاصل فيما اصله اليا حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم

الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة

تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك

من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة

للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد

الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا

بدون المد فلذا ساكنة لانها الف فيكون المد في الاول فقط ١٢ م

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع

انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة

في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو

اى الهمزة فيه طرفين وهو من الصحة والبقاء ١٢ م

حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية

٢٥٩

قوله وان لم يقلب الهمزة الى الياء فلانه بان مناسبة الواو الى الهمزة اقرب من الياء لان الهمزة في غاية الثقل والواو متوسط في الثقل والياء في غاية الخفة

قوله ولهذا اى ولاجل ان الواو اقرب الى الهمزة قلبت الواو همزة في اقتت اذ اصله وقتت

نحو الواو كالهمزة وهو من الوقت وقوله اجوه نحو الهمزة والاصل وجوه ١٢ م

ولا للتانيث بأن يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية

ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة

وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى

عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان

صيغ الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي

الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء

الا رداءان بالهمزة او ردوان بالواو لكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يعول

المصنف الا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل

لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات

كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع

في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من الاصل ياء فهذا اعم من ان يكون

هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون التثنية للاضافة

اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها

والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث

التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

٢٦١

والثاني على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه فيها

فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالآخر بحيث لا يمكن

الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل

خصيي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وانكانا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف

النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء

التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا

اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد

مقصودة اي تتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده

اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد

حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او باختلاف

في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده اما متعلق

بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف

مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في

آخر الاسم من تمامه كذا الالف والتاء وتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة

اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس

كثمر ونخل فانهما وان لم تدل عليهما وضعا فقد تدل عليهما استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد
فهو تعريض لما الفارق بينه وبين واحده التاء وبخرج تركيب ما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت
انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك
بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال
على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كجامل وباقر وركب جمع قال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كخابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو
فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان الا بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان
مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان

صحيح ومكسّر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة للمؤنث فالجمع

الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء

مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل

منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه

اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت

اصل الفعل فى المفضل عليه لا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا

او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر

مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل

قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا

للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اى آخر الاسم الذى يجمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع

و مصطفَین فی حالتی النصب و الجر فاصلهما مصطفیون مصطفیین قلبت الیاء الفاً لتحرکها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساکنین و شرطه ای شرط اسم ارید جمعیته
جمع الصحیح المذکر یعنی شرط صحة جمعیته ان کان ذلک الاسم اسماً ای اسماً محضاً من
غیر معنی وصفیة فیه فمذکر علم ای فکونه مذکراً علماً یعقل من حیث مسماه
لا من حیث لفظه وانما اشترط ذلک لکون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فیه
والمذکر العلم العاقل اشرف من غیره فاعطی الاشرف للاشرف فان فقد فیه الکل
کالعین او اثنان کالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم یجمع هذا الجمع واراد بالمذکر الکون
مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة لیخرج عنه نحو طلحة فانه لا یجمع بالواو والنون خلافاً
للکوفیین وابن کیسان فانهم اجازوا الطلحون بسکون اللام وابن کیسان بفتحها ویدخل فیه
نحو ورقاء وسلمی اسمی رجلین فانهما یجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان علم التانیث
هو التاء لا الالف فلا یمنع من الجمعیة بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً فتبقی صورة
علامة التانیث والمقصورة تحذف وتبقی الفتحة قبلها دالة علیها وشرطه ای شرط الاسم
الذی ارید جمعه جمع المذکر الصحیح ان کان صفة من الصفات غیر علم کاسم الفاعل والمفعول
فمذکر یعقل ای شروط فالشرط الاول کونه مذکراً یعقل لما مر والشرط الثانی
ان لا یکون ذلک الاسم الکائن صفة افعل فعلاء ای مذکراً غیر مستوفی

264

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث

على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون

ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث

ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى

فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس

لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء

وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه

الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح

وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء

فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما

بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة

كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم

اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما فى التثنية

وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء بسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين وامثاله والتي بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثالها فمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده
الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك
المفرد مذكر ان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض
لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا
الجمع مطلقا اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات

وذلک لخفاء ہذا التانیث لانہ لیس بحقیقی ولا ظاہر العلامۃ جَمْعُ التَّکْسِیْرِ مَا تَغَیَّرَ

ای کون السماع من العرب شرط فیہ لخفاء ہذا التانیث آہ ۱۲ ح

ای جمع تغیر بِنَاءُ وَاحِدِہٖ من حیث نفسہ وامورہ الداخلۃ فیہ کما ہو المتبادر فلا ینتقض

بجمع السلامۃ لتغیر بناء واحدہ بلحوق الحروف الخارجۃ الزائدۃ وایضا المتبادر

من تغیرہ تغیر یکون لحصول الجمعیۃ فلا ینتقض ایضا بمثل مصطفون فان تغیر الواحد

فیہ یلزم بعد حصول الجمعیۃ واما التغیر المذکور فی تعریف الجمع مطلقا فہو اعم من

انیکون من حیث ذات الواحد او من حیث الامور الخارجۃ الزائدۃ کما یدل

علیہ ما الابہامیۃ المفیدۃ للعموم فی قولہ بتغیر ما سواء کان ذلک التغیر حقیقیا

فان کلمۃ ما للتنکیر فالتغیر اعم من انیکون لاجل ذات الواحد او لا

کَرِجَالٍ وَاَفْرَاسٍ او اعتباریا کفلک کما مر جَمْعُ الْقِلَّۃِ وہو ما یطلق علی

ثلثۃ وعشرۃ وما بینہما اَفْعُلٌ ای جمع یکون علی وزن افعل کافلس جمع فلس وَاَفْعَالٌ

ای من الثلثۃ الی العشرۃ بجعل الغایۃ داخلۃ فی المغیا ولذلک قال علی ثلثۃ وعشرۃ ۱۲ ح

ای جمع یکون علی وزن افعال کافراس جمع فرس وعلی ہذا القیاس معنی

البواقی وَاَفْعِلَۃٌ کارغفۃ جمع رغیف وَفِعْلَۃٌ کغلمۃ جمع غلام وَالْجَمْعُ الصَّحِیْحُ

بالفارسیۃ فان کرده ۱۲

مذکرا کان کمسلمین او مونثا کمسلمات وفی شرح الرضی ان الظاہر انہا ای جمعی

السلامۃ لمطلق الجمع من غیر نظر الی القلۃ والکثرۃ فیصلحان لہما وَمَا عَدَا

ذٰلِکَ المذکور من الاوزان والجمع الصحیح جَمْعُ کَثْرَۃٍ یطلق علی ما فوق العشرۃ

الی ما لا نہایۃ لہ وقد یستعار احدہما للآخر مع وجود ذلک الآخر کقولہ تعالی

٥

ثلثة فروع مع وجود اقرار المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء

صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه

على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست

جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه

لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي

المجرد سماعي اي سماعي ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب

اي عدد المصدر من الثلاثي المجرد ١٢

التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي

المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره

على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج

اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل

اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس

وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا ونحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا

او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان

كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله

بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيسمى حكمه

٢٦٩

لا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيئ مما في

يز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون

ظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد

يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه

جعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار

فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة

الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل

ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب

زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه

عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز

اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة

بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

اي المصدر اذا كان منونا يكون نكرة فشابهته حينئذ اقوى من مشابهته بحال الاضافة

وان كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلته بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب

اي المفعول مفعولا به او ظرفا اي مفعولا فيه

اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب للتاديب وقد اعماله اي اعمال المصدر

مستلبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزوا ذلك
على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يأت فى القران شئ من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر
او لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا
منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على
السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا
ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل

ولو قال المقام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
وخالف اكثر الشارحين المص وسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان للاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحقيقه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

272

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناصر واكل وكل ما اشتق
من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة
موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع
كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم
مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين

ولكما انكان فعله متعديا الى الثلثة يكون هو ايضا كذلك ١٢ ر ح

والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى

هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا

بالشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان

كلمة من للبيان اى بيان الضمير في به ١٢

بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في

الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا او امكم او بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان

باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

بالواو دون او فيجب ان يكون هذا الشرط مع شرط معنى الحال او الاستقبال ١٢

اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى

فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب

ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده

على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية

ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى

فاؤداو بما شبهه للفعل نحو اقائم زید و اقائم الزیدان و ما قائم زید و ما قائم الزیدان
فان کان اسم الفاعل المتعدی للماضی ای للزمان الماضی بالاستقلال او فی
ضمن الاستمرار وارید ذکر مفعوله وجبت الاضافة ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
معنی ای اضافة معنویة لفوات شرط الاضافة اللفظیة مثل زید ضارب عمرو امس
خلافا للکسائی فانه ذهب الی عدم وجوب اضافته لانه یعمل عنده سواء
کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال فیجوز ان یکون منصوبا علی المفعولیة
وعلی تقدیر اضافته لیست اضافة معنویة لانها عنده من قبیل اضافة
الصفة الی معمولها وتمسک الکسائی بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه
وقد مر الجواب عنه فان کان له ای لاسم الفاعل معمول آخر غیر ما اضیف
اسم الفاعل الیه فبفعل مقدر ای فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زید معطی عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطی المقدر
فانه لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما ای اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة فنقول
مررت بالضارب ابوه زیدا امس کما تقول مررت بالضارب
ابوه زیدا الآن او غدا لانه فعل بالحقیقة رح عدل

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وكما وُضِعَ مِنهُ
اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل
لِلمبالغة فى الفعل المشتق منه كضَرّابٍ وضَرُوبٍ ومِضْرابٍ بمعنى كثير الضرب
وعَلِيمٍ بمعنى كثير العلم وحَذِرٍ بمعنى كثير الحذر مِثْلُهُ اى مثل اسم الفاعل فى العمل
واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمراً الآن او غداً
ومررت بزيد الضراب عمراً الآن او غداً او امس فبما فيه من معنى المبالغة ناب مناب
ما فات من المشابهة اللفظية وَالْمُثَنَّى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة و
كذلك المَجْمُوعُ منهما مصححاً كان او مكسراً مِثْلُهُ اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفرداً فى
العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمراً الآن او غداً
والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمراً الآن او غداً او امس وَيَجُوزُ
حَذْفُ النُّونِ اى نونى المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان حذفها واجب

وَمَعَ التَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المُقِيمِي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية وَاَمَّا عَلَى تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اِسْمُ المَفْعُولِ هو مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ اى حدث موضوعا لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته ممن مقام ما مر فى اسم الفاعل نحو قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ المجرد عَلَى زنة مَفْعُولٍ وَمِنْ غَيْرِهِ اى غير الثلاثى المجرد عَلَى صِيغَةِ اسم الفَاعِلِ بفتح مَا قَبْلَ الآخِرِ لخفة الفتحة وكثرة المفعول كَمُسْتَخْرَجٍ بفتح الراء وَأَمْرُهُ اى شانه وحاله فِي العَمَلِ اى عمل النصب وَالاشْتِرَاطِ اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او كَأَمْرِ اسم الفَاعِلِ

اى شان شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد المعطى
غلامه درهما الآن اوغدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدين لمن اى لما قام به
على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب فانه مشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث
لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف

٢٧٦

مخالفة كائنة على تقدير السمع وخص مخالفتها الصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد تعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة
والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث
الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي الفاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذا الشيء مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع
في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى الضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

٢٨١

في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ
اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي جاز بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول
مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه الحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه حسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما قبيح
لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل حسن الوجه
احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لأن معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
وهو غير جائز ۱۲ — اي حين رفع المعمول ۱۲
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير موصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجها
وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون
وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيجعل فاعل الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول
زيد قائم الاب مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
فيقرأ قائم بالتنوين عند رفع الاب ونصبه وبدون التنوين عند جره وكذا مضروب الاب
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطي ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم
التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وانما كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه او النكتة

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لاتسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لايعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من جميع حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى لئيس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد هو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد ان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره لتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لايرد نحو

اجهل وابلد ولكن شذوا انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسي لا اضل فتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل قال الشارح الرضي عد احمق من
قبيل ابلد حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور لان اللام اشارة الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل
من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من
بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
أضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة
اي زيادة موصوفه المقصودة به على من أضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضاً منهم وداخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجاً عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد أفضل الناس اي أفضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني أن يقصد به زيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم أفضل قريش اي أفضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه
ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف أحسن إخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد اي أعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من معنى اسم التفضيل المضاف و
هو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان
موصوفه مثنى او مجموعاً وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثاً نحو زيد او الزيدان او الزيدون

او هند او الهندان او الهندات فضل الناس قوله هذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات
فضليا تهن لمشابهته بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
اي في النوع الثاني من نوعيه والقسم المعرف باللام منه اي من اسم التفضيل
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما فاسم التفضيل الذي
يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع
بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده فلا يوهم ذلك فافعل دال

٢٨٩

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال
يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا واما ان يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان
فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى
سببا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو
فى المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك السبب
باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى
نفس ذلك السبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسم او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه
الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى يثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل
سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار

صين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب معتمد
عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه ومفضلا عليه من وجه لبعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن الكحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار وكيلا يلزم على
ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل فيعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل فهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد
انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل مقيسا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح

291

فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل ودون حسنه في عين زيد فيكون حسن
مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن فتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل
دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي تقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

292

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفصيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عملة في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل

اي من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية

في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا احمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يجعل اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد كما لا يخفى وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه من الكحل في عين زيد الى غير ذلك من ركاكة وتعقيد فيها مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذه المقصود والكلام فيها فلما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبرت عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل هذا التقرير الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من كحل عين زيد بإقامة من عين زيد مقامه منه في عين زيد هو أخصر
منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان
أخصر مع ظهور المعنى المقصود وهو كحل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير
أصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فإنه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ يتحد الكحل حينئذ فإن قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد أحسن
فيها الكحل كان أصله ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في أصل
التكحيل أحسن فيها الكحل من عين زيد أي تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في
كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا أعلى المبالغ وجه أن الكحل في عين زيد
ليس في عين غيره وإنما جاز هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوع الفعل
بالابتداء لأنها فرع الأولى ولأن من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا
مثل كلا أدري منصوب على أنه صفة مصدر محذوف أي قلت ما رأيت كعين زيد قولا مماثلا
قول الشاعر إنما ترك صدر البيت لكونه مبتدأ بما هو مبتدأ لمماثلة ترك موصوف حسن المثال
المماثلة الكاملة في ذكره أو هو متعلق بقوله أو بما هو مندرج كأنه كان في مقام بيان الاختصار المثال

الذكور اولا وتمام البيت مع ما عليه شعر ركبت على اودى السباع ولا ارى كوادى السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع مقدم وادى السباع واستغنى عن ذكر ثانيا
الركب اسم جماعة من الركبان وهو مخصوص براكبى الابل والتائية من اتيا او كانية
من حييا او حى هو الملك والتانى وساريا من السرى هو السير فى الليل فقوله
ارى اما من روية البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله الاول
وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول و
كوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من
الكاف والواو فى ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار
به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى اتيان تائية واخوف عطف على اقل وهو
بمعنى المفعول مسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل ركب منهم لوادى السباع واخوف
منه وما فى ما وقى الله مصدرية وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اى من واديا اقل واخوف فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على
واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين اجاء الظلام واديا

٢٩٤

فيكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت لا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت وكلأ الوادي اقل به ركب توه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت وكلأ وادي اقل به ركب توه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك التقدير بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى كائن في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن التعاقب لما ذكر في وجه الحصر رجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف المعنى بالاقتران باحد الازمنة تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

عرفت مقترن بالزمان فلا فائدة ... قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل

٢٩٥

[illegible]

بل هو ايضا لكن لا تحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة اي فهم عن لفظ الدال عليه
بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع لانه
اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه يقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض له الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول
قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال وتقليل الفعل وتحقيقه وشئ من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما
وطلبه كلام الامر والنهي عنه كلا النهي والتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعاني لا يتحقق الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها لما لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث
احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت اي نحوها بعلت الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة

[illegible]

فيدخل فيه تاء فعلت اينه وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل

والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحطّ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم

تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو

بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من

الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين

اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان

فلا يلزم ان يكون للزمان زمان بقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منعه الحد بمثل امس وعسى بالدلالة

بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت **مبني على**

الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمى اما

على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم كزيد

ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما

الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون مع

نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني على الفتح

٢٩٧

ومع ضمير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا
باحد حروف أتين في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة
انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف
على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه لواحد من
زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذه المشابهة
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات وهي غيبة والياء للغائب

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث وتثناه فقوله غيرهما
فيكون الواحد المذكر والمثناة والمجموع وجمع المؤنث ١٢ تكمله
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج
بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال
وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارع مضمومة في
الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او
خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث
في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم مختص به
كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضميري
احتراز عما هو عند اهل التصريف ١٢ منه

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن و المخاطبة المؤنثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حال الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و تضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا اي في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا اي في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استعمل الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف

٣٠٠

۳۰۱

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لاتقبل الحركة تقول يرضى ولن
يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل
يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و
عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم بان الاصل

نيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولكن قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش شئ اي شئ وقال سيبويه انه حرف
برأسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة
بعد كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا
بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني فان
الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

وكلمة أن التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي أن المخففة من المثقلة لان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان لن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن للانتهاء. واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا و قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف العلة التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت

عطف على قوله حتى وذلك لان دخول الجنة انما يكون في الآخرة بخلاف الاسلام ١٢ ع

سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها او اما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال للحتى المبني للاستقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال
تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه سمي مثالا او حكاية اي
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول تتكلم بهذه العبارة وتحكيها الان في زمان التكلم
على ما كنت متكلما به وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعة فالبقية على ما كان عليه وحكيته يعني
زمان الحكاية اي يكون فرعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها
كلام مستانف لا ان تعقيد ما بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره فلتكن حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم
فيجب رفعه اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما
بعدها ليحصل الاتصال المعنوي حين فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فان قصد به الرجاء زمان التكلم ومن ثمة
اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان

٣٠٥

٣٠٦

سير حتى ادخلها في وقت حصول كان التامة قيد بهذا القول لان مثل كان سيري
لا ناقصة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر بعينه
ليست بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك أسرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا استينافا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن او فيما
مضى وجاز أيهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله أيهم عطف بتقدير جاز على
جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز
الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله أيهم سار عطف على كان
سيري ولا ثالث وفيه ذكر لام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع
لام تأكيد بعد النفي لكان نفيا مثل وما كان الله ليعذبهم

بان يكون قبلها نفي لا بمعنى ان النفي بعد النفي ١٢

نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا التقدير بعدها ان فان قيل واذا صار الفعل

المصدر بان المقدرة فكيف تصحيح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صنعة

تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او نحو ذلك ويؤول المصدر باسم الفاعل اي ما كان

الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب

المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني

ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعلق بتقديم الانشاء وما

في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة

السابقة الامر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او كذا في

نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو

اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك الاستفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي

هل يكون منكم ماء فشرب مني النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان

فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزام

نفي فعل فيندرج في النفي او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني

ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على
قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير
ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل
معطوف على مصدر آخر مفهوم ما قبل الفاء وأما نحو شعر ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها
المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والثاني الواو الجمع والثاني انها ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة و
امثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول شملا ازرني واكرمك اي
ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب
اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون بمعنى الى
ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لا ان الى داخلة في معموليهما والا لزم من تقدير ان بعدها كما مر نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فيسبك بتقديرها بالاستقبال مصدر فيما اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره بتقديرها بتأويل مصدر مجرور وما والتي بمعنى الى اي

٣٠٩

لا الى منك الى عطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كان

من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما

ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ای تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا

كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم

تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا

بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات

الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو اوفتشر معنى الى ان

وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان او

الكان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعلت العاطفة

اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم

تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه كان

المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر في يجب

اظهارها اي ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو وامرت

لان اكون و مع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لانه لو لم يظهر انتقض

مدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه ازدت لضربك فان ان تظهر

٣١٠

معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وكي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها اي يجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان ناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقد تعمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها

وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و بكلم المجازاة اي ينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها لان

وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما فاذا حيث يجزمان المضارع مع ما

واما بدونها فلا كما في مثنے وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا كما

ومنه اي ومن حيث وانما انجزام المضارع مع كيفما واذ فشاذ ولم يجيء في كلامهم على وجه

الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه

على اي حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة اثنين في

جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذ فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها ان التي

موضوعة للابهام واذ موضوعة للامر المقطوع به او ان مقدرة عطف على قوله بلم اي ينجزم المضارع بان

مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي

المضارع ولا بعد في جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم

هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي

من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب

ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد

استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وبجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا بجواز حذف الفعل المنفي

بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط

عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك

لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي نفي بها فعل مترقب

متوقع تقول لمن توقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع اليه نحو ندم ولما ينفعه
الندم وكلام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وقد يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك
ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان
كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
بل مربوطية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم فيها النسبة يصح بها ان يورد فيها صورة
السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
للاكرام سببا حقيقيا لا خارجا ولا ذهنا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه بمنزلة المكان لعين الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وتنبيها

٣١٢

اي بهذان الفعلان او لما شك فلانه شرط تحقق الثاني ثانيهما جزاء اسم

انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين

نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك

فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما تضمنها مع صلاحية المحل

وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي نفيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو

اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني

زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا فصل للماضي نحو ان خرجت

او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وتحمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم تقترن بقد ملفوظا او

قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او منويا مقدرا كقوله تعالى

ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق

حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال واستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني

اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك فان اريد به الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه

كما في ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء

مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج في الماضي

وانما فيه معنى ولمن حيث يجيء الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
لما اثرت في تغيير المعنى حيث جعلت المعنى للاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا
اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اذا كان
اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وفي كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرية او نهي او دعاء او استفهام او
مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واذا انما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها
لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى

ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي تنزل تصب خيرا

اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما

تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع فوجد

ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان

بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع

بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع

ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة

فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد تلك

السببية فقدرت ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءه فقيل ان تسلم

تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النفي قرينة الفعل

المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي

فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل

النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه الحسب ان تكفر تدخل النار

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية

واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحاً

للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني فيمن قرأ مرفوعاً اي ولياً وارثاً

او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف

كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون

امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال

الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري

ايضاً فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر

بالصيغة كذا ذكره المصنف رحمه الله صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائباً كان

او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب

بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم

بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ

على صيغة الخطاب عن مثل ضع رويد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين الوقف

البناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

المقتضية للاعراب نهاية لسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم

في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لما شابهه فيه الا من

المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم

يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام

مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره

جعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان

بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي هاهنا ما يكون ماضيه

على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل

ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة

مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا لالتباس بالمضارع المعلوم

المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل

اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج

من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان

بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح التبس

بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل

اُقتُلْ مثال لمايكون بعد الساكن ضمة وَاِضْرِبْ مثال لمايكون بعد كسرة

وَاِعْلَمْ مثال لمايكون بعده فتحة وَاِنْكَانَ بَاعِثًا مفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لهنا

همزة اصل ووت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد لان همزة وصل

مقطوعة لذلك تعينها او فِعْلُ مَالَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ اى فعل المفعول الذى لم يذكر

فاعله واضافة العامل اليه لادنى ملابسة على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه لا

ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله فتكون اضافة الفعل اليه بيانية هُوَ مَا حُذِفَ

فَاعِلُهُ واقيم المفعول مقامه لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فَاِنْ

كَانَ الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مَاضِيًا غيرت صيغته فعاليس

بان ضُمَّ اَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ اٰخِرِهٖ مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُعْلِمَ واختير هذا النوع من التغير لان

معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان بخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل

بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج الى الضمة

اثقل فلاضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ

هَمْزَةِ الْوَصْلِ نحو انطُلِقَ واقتُدِرَ واستُخرِجَ لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من كل باب

وَيُضَمُّ الثَّانِى مَعَ التَّاءِ مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت

ودحرجت خَوْفَ اللَّبْسِ نذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ اى ما يكون

به معتلا فقط للسلامة وعليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا اعلال في عينه لما يفضي الى
اجتماع اعلالين في روى وطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا للسلامة وعليه
مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول
من ماضيه كما ذكر وتبعية ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه
ذكر الا انضم فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى
ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الر
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا اختلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان
تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
قول ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين

٣١٩

المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد اي مجئ اللغات الثلث فيه اذ بيع وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال و
يباع ويختار وينقاد ويستخار لقيام تحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر
غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف
على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا

على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضَرَبَ فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وَ غير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقَعَدَ فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين للاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد وَالمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير وَالى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وَارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول وَاما الافعال الاخر وهو انبأ ونبّأ واخبر وَخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وَهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك علمت زيدا

واستغناء عنه كقولك علمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
لمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي
ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن فقط وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان منشأ هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها
هي جمع خصيصة وهي المختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي من خصائص هذه الافعال
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر معا قليل ان المفعولين معا المبتدأ اسم الدال

٣٢٣

مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت نقطتين اي لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف البخل الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا اي فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اليتيم من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين معموليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين لجواز ان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا

ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد

قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وبه الافعال على تقدير الغائها تخفى انظر

زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها

ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط

وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يمتنع الالغاء

فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله

نحو لست بكرم احسب زيدا وبين معمول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها

نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب

وعمرو ولا شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز

الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما

خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه و

كثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها

وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه معنى الاستفهام

اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ١٢

نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام الابتداء

٣٢٤

على سمومها مثل علمت أزيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعاً
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة
جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في
اللفظ لا في المعنى كما مر ومن خصائص افعال القلوب انها
يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين

لشيء واحد وإنما قلنا متصلين لأنه إذا كان أحدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو إياك ظلمت مثل ما ظلمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول متأثرا وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فإن اتحد المعنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الإمكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فإن الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الإمكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فإن النفس بإضافتها إلى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الإمكان وأما أفعال القلوب فإن المفعول فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا وقد أجري مجرى أفعال القلوب فقدتني وعدمتني لأنهما نقيضا وجدتني حملا للنقيض على النقيض وكذلك أجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي وكقوله تعالى إني أراني أعصر خمرا أي العنب

افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول

وهي ما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضاً متعد الى مفعولين وانما

قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت

بالمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيداً بمعنى اتهمته اي جعلته

مكاناً لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم

وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيداً بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت

الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى آخر قريباً

من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد

وجدت موجودة ووجدت وجداً اي استغنيت وغضبت وحزنت

والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال

الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة

٣٢٧

وضعت له هذه الافعال هو تقرر الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرر الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرر نسبة بين الفاعل و
الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرر الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرر عمدة فيما وضعت له لا التقرر
وحده وانما جعلنا التقرر المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرر كالزمان في الكل والانتقال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرر فيقال صار مثلا
موضوع لتقرر الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له او الصفة
خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة
التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار
اشارة الى قيد الخروج الذي اعتبره السيد قدس سره في حاشية الرضي
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك

بالهمزة وقيل بالباء كما يجيء وتمادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان
وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم العشرة
بهذا اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء بمعنى
قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة وضميرها اسمها وما حاجتك خبرها الا ان تكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها اي لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت لعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك و
جاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت
الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الجملة
حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل
على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال معنى الخبر الذي هو غني اثر

٣٢٩

ذلك لانتقال هو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الأول
لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كانت لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيها قفر والمطي كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر
مثن بالذي كنت اصنع * وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان
تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

كيف نكلم من هو في المهد صبياً فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس لها دخل في
المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالماً واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفاً وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو وبمعنى يصير
اي يرجع ويستحال ويتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيراً وقال الشاعر ع
ان العداوة تستحيل مودة وقال ع بنيك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة بتلك الاوقات المدلول عليها بالمواد بالاصبحاء نحو اصبح زيد غنياً
وامسى زيد مسروراً واضحى زيد حزيناً فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو غناء
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو
اصبح او امسى او اضحى زيد غنياً اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائراً فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائراً فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنياً وبات عمرو فقيراً اي صار وقد يجيء

نهارا والفعلان تامتين نحو ظللت المكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامتين في غاية القلة جعلا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال
الثلثة السابقة وصار وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض اي رجع وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال لكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة كما يجيء
بمعناه من برح اي زال فمنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ اي ما فتئ بمعناه وما انفك
اي ما انفصل للاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها مثل ما زال زيد عالما
منبها على ان بينها البين يقسم على حدة من المرفوع كما ان خبرها يقسم على حدة من المنصوب
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله مادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي اذا دخل في معانيها
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الحصول

٣٣٢

والقابلية معلوم عقلاً ولكن كلها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
للنفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيين مدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر
الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس
لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وذلك

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اوليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع مما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي الوجود والعدم فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك وتاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون جانب كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز التقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهي اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم

خلافاً تاتباً لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه
لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتعذرهم وكانه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان واو النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز
النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه لظهور فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في
اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون و
ابن السراج والجرجاني على انه اي الخبر مما ينفى او يمتنع تقديم معمول النفي عليه
البصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز نظرا على انه فعل جواز تقديم معمول
الفعل عليه ومن الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ليس في اول
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال
المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
للمتكلم وطمعه حصول الخبر له لا خبرية فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولاً اي دنو حصوله بان يكون
اخبار المتكلم بذلك لدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل كما في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بخبرك بقرب حصوله او وضع
لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذاً فيه اي دنو اخذه وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء
عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا تجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من
معاني الحروف والحروف لا تصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو موقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد مثل

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما

في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا

الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع

مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى

انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء

فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على

هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال

لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء

في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب

ف تقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع

فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب

والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما

فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام

المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب

وتقديم الخبر على الاسم لجائز فان تقديم المنصوب على المرفوع شائع في الافعال الناقصة

بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في

زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل

الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على

هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في

الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد نحو ما اذا كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى

وهو تقديم الاسم على المضارع سواء جعلناها ناقصة او تامة

زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقول الشاعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته و

عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثاني اي لم يوضع لدنو الخبر وحصول

كاد تقول كاد زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول فاعل

في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر

من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال

وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له

بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما متشابها للآخر

اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه كاد اذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال

اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول المحقق

ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا

ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات

الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة ع كم

رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وفى تسليمه تخطئتهم وتغييره

قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطاؤه وغيره وتخطئتهم واجيب

عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القربة

فى وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القربة

ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وعن الثانى

فلتخطئة بعض الفصحاء المخطئ ذى الرمة وذو الرمة فى تسليمه تخطئته روى عن عنبسة

قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة وغيره قال عنبسة حدثت ابى بذلك

فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى

لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون النفى الداخل على كاد وما يشتق منه فى الماضى

للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه

تمسكا فى الدعوى الاولى بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد عرفت

وجه التمسك والجواب عنه وفی الدعوی الثانية بقول ذی الرمة شعر اذا غيّر

النّأی المحبّين لم يكد رسيس الهوی من حب مية يبرح حيث اوبالنفی الداخل

علی يكاد انتفاء قرب رسيس الهوی عن البراح ای الزوال فالنفی الداخل

علی يكاد كالنفی الداخل علی سائر الافعال مسلم لكن لاتثبت مدعاه بمجرد ذلك

مالم تثبت دعواه الاولی وقد عرفت وجه القدح فيه وفی تمسكه عليها والثالث

وهو ماوضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع فی الخبر طفق

اخذ فی الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق

كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنی قرب يقال كربت الشمس اذا دنت

للغروب وجعل بمعنی طفق واخذ بمعنی شرع وهی ای هذه الافعال

الاربعة فی الاستعمال مثل كاد فی كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق

زيدا واخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالی وطفقا يخصفان و

اوشك بمعنی اسرع عطف علی طفق وهی ای اوشك مثل عسی وكاد فی الاستعمال

فتارة تستعمل استعمال عسی علی وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان

زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعلا التعجب ما

وضع لانشاء التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی اكثر النسخ فعلا التعجب

بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو له ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بشر بِنَّه دره فارسا دوا ها له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض فكثير ما يستعمل فى الدعاء وَلَهُ اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صِيغَتَانِ احدهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب مَا اَفْعَلَهُ واخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب اَفْعِلْ بِهِ بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وَهُمَا اى فعلا التعجب غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ فلا يتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مِثْلُ مَا اَحْسَنَ زَيْدًا وَاَحْسِنْ بِزَيْدٍ وَلَا يُبْنَيَانِ اى فعلا التعجب اِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ اَفْعَلُ التَّفْضِيْلِ لتشابههما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الا بنيات الافعال

٣٤١

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي
تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم للمفعول او الجار والمجرور على
الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره
وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود وكلمة ينفصل عنه بالقصد فكأن

اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان مثل
ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم
يتصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي
ما بعد ما الخبر مثل باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء
استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
وما ادراك ما يوم الدين واحسن بزيد فعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وفيه اي مجروره فاعل

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي
مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون
همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي تجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا
حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة
للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او
زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن
امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حبته
ونعمته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاءه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل م والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين

لنقل الكسرة على الحرف الحلقي بكماله

مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعاً للعين والاكثر في هذين الفعلين

نقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين

عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه

وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس

ان يكون الفاعل معرفاً باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء

وليصير معيناً بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون

اي المخصوص بالمدح والذم بعد الفاعل

اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافاً الى المعرف بها اي باللام

بالغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل

او نعم وجه فرس غلام الرجل وبئس حرا او يكون مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة

مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل

او زيد او حسن الوجه انت او مميزاً بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز

مثل فنعما هي اي نعم شيئاً هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي

فاعل لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي

فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما

نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبئس ذلك

٣٤٥

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على
تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست
المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة
هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب
الحاق علامة التأنيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

٣٤٧

وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل

اى المثل المضاف الى القوم

الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم

المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى

اى حذف بالقرينة

نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم

الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام

گستر انيده است واجب تعالى

ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب

قال وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة ای حب فی هذا التركيب

من حب الشيء اوحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل

ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى

لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد

حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص

نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص

حبذا او بعده اى بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه

فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا

راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

الكبين وحبذا امراة بهند وحبذا هندا امراة والعامل في التميز او الحال

فان هند مؤنث سماعي اسم امراة فان التميز مقدم عليها ١٢ ح

ما في حبذا من الفعلية و ذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص و المخصوص

لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا

اي المدح تم به فالمخصوص بعد تمامه ١٢

عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث

يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه

ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية للكلام

ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل مثل

كك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بالفعل اي ايصاله فان

اسم فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او منع الخلو وقد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتخصيص ١٢ ح

معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه

اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل و المفعول

والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء

كان باسم صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى

وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف

يعنے تنگ شد بران جماعت باوجود کشادگی زمین

الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانی

الافعال الى ما طلبته لان اثرها فى ما يليه الجر فهى اى حروف الجر منز والى وحتى

وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف ما تقدم منها ورب وواوها اى

الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر مسامحة وواو القسم وتاءه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية مسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية

ويريدون به الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده

وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من

يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها

نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى

اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا

اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن

لاستقام المعنى **والتبعيض** اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو

اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم **وزائدة** عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا **فى غير الكلام الموجب** نحو ما جاءنى

من احد وهل جاءك من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم يجوزون

زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم

بقوله **وقد كان من مطر وشبهه** ومما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب

بقوله **متأول** بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر

وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان

من مطر **والى للانتهاء** اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء

كان من المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل

او غيرهما نحو قلبى اليك فانه قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل

وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم

وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** ولم يكتف فى

كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع

بينهما بالقلة والكثرة **وتختص** اي حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها
بعدها **خلافا للمبرد** فانه جوز دخولها على الضمير مستندا لما وقع في بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا **وفي**
للظرفية اي الظرفية مدخولها للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في
الصدق **وبمعنى على قليلا** كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه **وللاستعانة**
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم **وللمصاحبة**
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس **والمقابلة** اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك **والتعدية** اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

بمعنی الیصال یعنی الفعل الی معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة کلها فیها معنی

ای من غیر تغیر معنی الفعل

الاختصاص بها بحرف دون حرف و الظرفیة نحو جلست بالمسجد ای

فی المسجد و زائدة فی الخبر فی الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زید بقائم

فلا یقال ازید بقائم و النفی بلیس نحو لیس زید براکب و بما نحو ما زید براکب فی

تزاد فی الخبر فی هذه الصور قیاسا و فی غیره ای غیر الخبر الواقع فی

الاستفهام و النفی سماعا سواء لم یکن خبرا نحو بحسبک زید و کفی بالله

شهیدا و القی بیده ای حسبک زید و کفی الله شهیدا و القی یده او کان خبرا

ولکن لا فی الاستفهام و النفی نحو حسبک بزید و اللام للاختصاص بملکیة

نحو المال لزید و بلا ملکیة نحو الجل للفرس و التعلیل ای لبیان علة شیء

و هنا نحو ضربته للتادیب او خارجا نحو خرجت لمخافتک و بمعنی عن مع

القول نحو قلت لزید انه لم یفعل الشر ای قلت عنه و زائدة نحو ردف لکم

ای ردفکم و بمعنی الی و فی القسم للتعجب نحو لله لا یؤخر الاجل و انما تستعمل

فی الامور العظام فلا یقال لله لقد طار الذباب و رب للتقلیل ای لانشاء

التقلیل و هذا وجب لها صدر الکلام کما ان کم وجب لها صدر

الکلام لکونها لانشاء التکثیر مختصة بنکرة لعدم احتیاجها الی التعریف موصوفة

ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف اتى بما خص و قل
مما لم يوصف و اشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح و هذا
مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب و
هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب
فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل
كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو
ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة وامرأتين ونساء خلافا للكوفيين في
مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل

وَوَاوُهَا اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه

وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت

في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت

قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها معطوفا

عليه لان ذلك تعسف وَوَاوُ القَسَمِ انما يكون عند حذف الفعل اي

فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم

فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في

السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خلافا للواو عن حرف الباء

مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر

اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة و

ذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء وتخصيصه

باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في

اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله

من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصه

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله في الباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير
السوال تكون للسوال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يثبت الباء توحيد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويُتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وانّ وحروف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وَقَدْ يُحْذَفُ جَوَابُهُ اي جواب القسم إِذَا اعْتَرَضَ اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم أَوْ تَقَدَّمَهُ اي القسم مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا شئ الا الدال على الجواب لا جواب في
لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ اي المجاوزة شئ
وتعديته عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وَعَلَى لِلْاِسْتِعْلَاءِ اي لاستعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وَقَدْ تَكُونَانِ اي عن وعلى
اسمين يعلم ذلك بِدُخُولِ مِنْ عَلَيْهِمَا نحو من عن يميني اي من
جانب يميني ومن عليه اي من فوقه وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ نحو زيد كالاسد
وَزَائِدَةٌ نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وَقَدْ تَكُونُ
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
الذائب اللطافة وَتَخْتَصُّ اي الكاف بِالظَّاهِرِ اي الاسم الظاهر عند الجمهور فلايقال

كه استغناء اعنه بمثل و نحوه و قد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم و مذ
و منذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت و المنفي هو ذلك الزمان
الماضي لا يريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا و ما رأيت فلانا
مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه
ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة و امتد الى الان
و الظرفية عطف على الابتداء اي هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا و ان مضى بعضه يعني
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا و منذ يومنا
اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد و لم يتمد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان
الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية و يمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وَحَاشَا وَعَدَا وَخَلَا لِلاِسْتِثْنَاءِ اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وكبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة ونحوها مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وَهِيَ اِنَّ وَاَنَّ وَكَاَنَّ وَلٰكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لَهَا اي لهذه الحروف صَدْرُ الْكَلَامِ وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سِوٰى اَنَّ المفتوحة فَهِيَ بِعَكْسِهَا اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق

بشئ آخر حتى تم كلاما وح لو وقعت فى الصدر شتبهت بان المكسورة فى صورة
الكتابة وانما حمل العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستتار يكفى فى ذلك **وتلحقها** اى هذه الحروف **ما الكافة**
فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة **على الافصح**
اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع بعض
اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف **ح** اى حين اذ لحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة
اخرجها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل **فان** المكسورة **لا تغير معنى الجملة**
ولا تخرجها عن كونها جملة اذ قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك
زيد قائم مع زيادة التاكيد **وان** المفتوحة **مع جملتها** اى مع اسمها
خبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها **فى حكم المفرد ومن ثم**
اى من اجل الفرق المذكور **وجب الكسر فى موضع الجمل** اى فى موضع
يقتضى الجملة **و وجب الفتح فى موضع المفرد** اى فى موضع يقتضى المفرد
فكسرت ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا **بعد القول** وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو
قال زيد ان عمرا قائم **وكسرت** ايضا **بعد الاسم الموصول** لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وقعت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها
مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقعت
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا اني معاد لك رحمت اي لم لا زعمت اني معاد لك ولولا انك صرمتني
صدر منك وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة في مثل من
يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا
اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني

من كرمني فجزاءه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ويعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باراد تمام حواليهما تغليبا ومثل شبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا و مثل شبهه ما بعد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما

مصدرية كان حاصل المعنى اولى اقوالي لتعين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول
فلذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان عطف على اسمها المنصوب في
محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على مشعر
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع
ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا تشك ان في ذاهبان

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل فی رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فی رفعه
الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنی ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون فی صحة هذا العطف مضی الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا
فی الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب احد وكذا لكن اى لكون اسم ان مبنيا فی جواز العطف على
محل اسمها قبل مضی الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائی فانهما يجوزان فی مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان
بلا مضی الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فی اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن فی جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه
لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لا ينافی المعنى الاصلی كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شیء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن عمرا خارج وبكر
لا يجوز فی سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها و ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع
المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام
مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان
في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل و دخول اللام في لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل
ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد و تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف

٣٦٥

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فليفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق **ويجوز دخولها** اي دخول
المخففة **على فعل من افعال المبتدأ** اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله
تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم**
اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على
الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما
متمسكين بقول الشاعر شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب **في ضمير شأن مقدر** والسر في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

وان كان اسما فيعمه واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ولم يلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى
يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في
في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل وهي لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها
قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل** الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت اسمية او فعلية وذلك لدخولها على المبتدأ
والخبر او غيره وفعل **وشذ اعمالها** اي اعمال المفتوحة **في غيره** اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق **فيكون معها**
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم **السين** نحو علم ان سيكون
منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا

٣٦٧

أو قد نحو علم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
أو حرف النفي نحو أفلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا
ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
وانما قال كالعوض ههنا وكذا فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة ١٢ ح
فانه يجتمع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي
منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي
حرف براسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل
هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح ١٢ دليل لقوله على الصحيح ١٢ ح
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف
في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر شعر ونحر مشرق
اللون كأن ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما
عرفت وان الغيتها ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في المخففة ويجوز ان يقال خبر مقدم

بعد ما الضمير لتقدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لكن تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة رفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها
اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والتغاير
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
وتثبت العاطفة لفظا ومعنى فاجرت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخر اظهر وليت للتمني اي لانشائه فقد حمل على المتمكن نحو ليت
زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما

المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على
القيام فالخبران منصوبان على المفعولية المعنى ليت اجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
كان متمسكا بقول الشاعر ع يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون لعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه
انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل لعدم
لوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى ولكن واما وام عشرة

وكذا وبل ولكن وقد جعلهم بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما

قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد ونحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني

زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح

واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط كما لا يخفى

فالاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الجمع ترتيب وجمع واتحاد بالجمع ههنا ان لا يكون

لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه

في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل كليهما

لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان

لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها

وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي

مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب

بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة

للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب اقتضاء ضبطها جزء قوي او ضعيف من حيث انه

قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها المفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه

ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فطع لان جعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق

بالكل وذلك انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب والمهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى
ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بالذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج فى اثناء سائر الناس وكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على مشاتهم
وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك وعند هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء
بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك
استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كان
محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل مزية على الفرع وانما استعملوها فى
اظهر معنييها وهو كون مجرورها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من
اتحاد المتجاورين كذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الشروح

واو وإمّا وأم كلّ من هذه الحروف الثلاثة لأحد الأمرين أي للدلالة على أحد الأمرين
أو الأمور حال كون ذلك الأحد مبهمًا أي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم أنّ أو في مثل
ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا لكلّ من الأمرين لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل
فيها والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة أو وأم المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام أي غير مستعملة بدونها ويليها أي يذكر بعدها بلا فاصلة
أحد المستويين المستوي الآخر يلي الهمزة أي همزة الاستفهام بعد ثبوت
أحدهما أي أحد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ثم أي لأجل أن أم
المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت
زيدًا أم عمرًا فإن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وهو ما يلي أم لكن الآخر لم يلِ الهمزة هذا ما اختاره
المصنف والمنقول عن سيبويه أن هذا جائز حسن فصيح وأزيدًا رأيت أم عمرًا أحسن وأفصح ويكون
تركيب رأيت زيدًا أم عمرًا حسنًا فصيحًا وإن لم يكن أحسن وأفصح وفي الترجمة الشريفة
الشريفية أنه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا ويليها
أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح ومن ثم ضعف أرأيت زيدًا أم عمرًا ولا
أن الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحية غير مناسب لأن ما كان حسنًا
فصيحًا لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين
اي تعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت أجاءك زيد او عمرو وأجاءك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين
امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين بصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة
ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف عليه كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر كان اخصر واحسن كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع
قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل كهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء
آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل أهي شاء واما استفهام كما تقول أزيد عندك ام عمرو
اي بل أعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول والاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها اذا عطفت على اخرى بما يلزم ان يسبقه المعطوف عليه

او لا بان ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جاز ذلك مع او ومعنى اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يعيد المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع فيه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى

ای کلمة بل لصرف الحکم المنفی من المعطوف علیه الی المعطوف ای بل ما جاء فی
المعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه وبعضهم الی انها تثبت الحکم المنفی عن المعطوف
علیه للمعطوف والمعطوف علیه فی حکم المسکوت عنه او الحکم منفی عنه فمعنی ما جاءنی
زید بل عمرو بل جاءنی عمرو وزید اما فی حکم المسکوت عنه او المجیء منتف عنه ولکن
لانها للنفی ای غیر مستعملة بدونه فان کانت لعطف المفرد علی المفرد فهی نقیضة
لا فتکون للایجاب اذا انتفی عن الاول فتکون لازمة لنفی الحکم عن الاول نحو ما قام زید لکن
عمرو ای قام عمرو وان کانت لعطف الجملة علی الجملة فهی نظیرة بل فی مجیئها بعد النفی و
الاثبات فبعد النفی لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفی ما بعدها نحو جاءنی زید لکن عمرو
لم یجئ وما جاءنی زید لکن عمرو قد جاء فعلی کل تقدیر غیر مستعملة بدون النفی حروف التنبیه
الا واما وها یصدر بها الجملة لها حتی لا یغفل المخاطب عن شیء مما یلقی المتکلم الیه ولندا
سمیت حروف التنبیه نحو الا زید قائم واما زید قائم ویا زید قائم وقد تدخل ها خاصة من
المفردات علی اسماء الاشارة حتی لا یغفل المخاطب عن الاشارة التی لا تتعین مدلولها الا بها
نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء یا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء
القریب والبعید وایا وهیا للبعید کای بفتح الهمزة وسکون الیاء والهمزة للقریب
لکنه ان اراد بالقریب ما عدا البعید فیدخل فیه المتوسط ایضا فان القریب ینقسم الی

قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة أي وإلى قريب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فإنه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الإيجاب نعم وبلى وإي
بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإن بكسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب فنعم مقررة
لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان أو خبرا فهي في جواب أقام زيد بمعنى قام
وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد
فمعنى بلى في جواب ألست بربكم أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فإن معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا
للإثبات المستفاد من إنكار النفي فقد اشتهر ذا في العرف فلو قال أحد
يا زيد أليس لي عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون إقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الإثبات
بعد النفي وبلى مختصة بإيجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله إيجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد أي
قد قام أو مقرونا به فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست
بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الإيجاب كما تقول في جواب أقام زيد

بلى قام زيد وأي للإثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا وذكر ابن مالك أنها بمعنى
نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل
القسم فلا يق أقسمت أي وربي ولا يكون المقسم به إلا الرب والله ولعمري تقول أي والله وأي
وربي وأي لعمري وأجل وجير بالكسر والفتح وإن لتصديق المخبر وفي بعض النسخ
تصديق للخبر كقولك أجل وجير وإن للمخبر قد أتاك زيد أو لم يأتك أي قد أتى أو لم يأت وجاء إن
لتصديق الدعاء أيضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها أي
لعن الله ملك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضا في قول الشاعر شعر ليت شعري
هل للمحب شفاء من جوى حبهن إن اللقاء أي نعم اللقاء شفاء للمحب محبها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وإنما سميت هذه الحروف زائدة لأنها قد تقع
زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة
لها أصلا فإن لها فوائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
أو لحسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إن كان مخففتين وما وكلا ومن
والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيراً لتأكيد
النفي نحو ما إن رأيت زيداً أي ما رأيت زيداً وقلّت زيادة إن مع المصدرية نحو
انتظر في ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه وقلّت زيادتها أيضاً مع
لمّا نحو لمّا إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا
كثيراً نحو فلمّا أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
أن لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو
إلى ناشر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج
أخرج يعني إذا تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب ومع أيّ نحو أيّاً
ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أين ما تجلس أجلس ومع إن
نحو إمّا ترين من البشر أحداً حال كون تلك المذكورات مع ما شرطية
أي أدوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وممّا
خطيئاتهم أغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما أن عمراً أخي وقلّت زيادة مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وأيّما الأجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

٣٧٩

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان
تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في
صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بير لا حور سرى وما شعر اي
في بير حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام
تقدم ذكرها مستوفا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها فالتفسير
اسـ فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اي مات وان فان مختصة بما في معنى القول اي الفعل المتقرر
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد
ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت
اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

اعبدوا الله تفسير للضمير في به و في امرت معنى القول وليس تفسير المافي قوله
ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو مفعول
الظاهر لاوحينا الحروف المصدرية هما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاولى كان اي اوان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية
اي قد تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد
فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا الحروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها احد انواع الكلام

فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وقد يلزم معها الفعل
وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظاً نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا
ضربته وهلا زيدا اتضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ او اللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه
الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن
لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ
وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة
اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في
هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون
هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك بل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه فتقول
أزيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين لعدم المستفهم
عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاولى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ وَأَفَمَنْ كَانَ وَأَوَمَنْ كَانَ بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها

حُرُوفُ الشَّرْطِ إِنْ وَلَوْ وَأَمَّا لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ لما مر فَإِنْ لِلِاسْتِقْبَالِ وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي وَلَوْ عَكْسُهُ يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل لو في المستقبل نحو قوله تع ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عكسه المشهور ولم
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا
اما من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين تفسيرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف

الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل

ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو

المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى

بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى

خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل

المحذوف فيق لو انطلقت ولا يق لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث

اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا

يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز

وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى

ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضوعه واذا التقدير

٣٨٥

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب و
كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني لاتينك مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار التقديم على
غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه

فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على

ترتيب اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له

بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم

كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي

بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن أُخرِجوا لا يخرجون اي والله

لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان

الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

و اما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

٣٨٧

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما البشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن يكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات الحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والاكثر حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي خبر
فائها او خبرها الا ان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه
لا اما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي
ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن

من شئ واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد
اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

فصار اما زید فمنطلق فزید فاعل الفعل المحذوف واما تقدیره علی تقدیر الرفع مہما یذکر زید فهو منطلق بصیغة الفعل الغائب المجهول علی ان یکون زید مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقدیره علی تقدیر النصب مہما یذکر یوم الجمعة بصیغة الفعل المخاطب المعلوم علی ان یکون یوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غیر ظاهر مع انه یوهم جواز اما زیدا فمنطلق بالنصب بتقدیر تذکر علی صیغة المعلوم المخاطب وجواز اما یوم الجمعة فزید منطلق برفع الیوم بتقدیر یذکر علی صیغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل بما تکون الواسطة بین اما وفائها منصوبة لظهور امثلة کونها مرفوعة لکثرتها حرف الردع کلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان یبغضک فیقول کلا ردعا لک ای لیس الامر کما تقول وقد یجئ بعد الطلب لنفی اجابة الطالب کقولک لمن قال لک افعل کذا کلا ای لا ایجاب الی ذلک وقد جاء ای کلا بمعنی حقا والمقصود منه تحقیق مضمون الجملة کقوله تعالی کلا ان الانسان لیطغی واذا کان بمعنی حقا جاز ان یقال انه اسم مبنی لکون لفظه کلفظة کلا الذی هو حرف ولمناسبة معناه معناه لانک تردع المخاطب عما یقوله تحقیقا لضده لکن النحاة حکموا بحرفیته اذا کان بمعنی حقا ایضا لما فهموا من ان المقصود به تحقیق مضمون الجملة کالمقصود بان فلم یخرجوه ذلک عن الحرفیة تاء التانیث الساکنة لا المتحرکة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضی لکون من

٣٩١

اول الامر علامة تانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت
التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه من اول
الامر بسكون هذه على بنائها الحقيقة ولم تحرك تلك على اعرابها لانها كالحرف الاخير
مما تلحقه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او هو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه
على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان قاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد تكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور ولانه الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة
بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى
شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها ولفائدة
فى مثل هذا الابدال نظر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر
والغرض كون الخبر منها التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى بها ما به

بنون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي انها فلا تضرها الحركة
العارضة مثل عاد ن الاولى وهي شاملة نون من و لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه او اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر
لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة هي حركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان
قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشتمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعها حركة
الآخر تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يقل لشبه الفعل كما في عامة الكتب لان التمكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما ١٢ تكملة
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
بيان لابهام السكوت المفهوم من كلمة ما ١٢ اي الزمان المتصل
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

والا فالموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فمركب اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدي او غيره

دلالته عليه بالمطابقة وايضا اشارة بقوله لو تعدد الى قوله لاعكس الى تجويز ان يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم له يتحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط له لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين قوله والموضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد به دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق في امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع ان يكون تلك الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علماً والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً للشخص الانساني قوله اما تام اي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله الخبر ان احتمل الصدق والكذب اي يكون من شانه ان يصح ان يوصف بانه صادق او كاذب قوله او انشاء ان لم يحتملهما قوله واما ناقص ان لم يصح السكوت عليه قوله تقييدي بان كان الجزء الثاني قيدا للاول نحو غلام زيد ورجل فاضل وبعضهم في الدار قوله او غيره وان لم يكن الثاني قيدا للاول نحو في الدار

والا فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة كلمة وبدونه

والا فاداة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم

قوله والا فمفرد اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله فهو ان استقل في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحقق الهيئة التركيبية في مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة كالهيئة الحاصلة من ثلث حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر قوله كلمة في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحاة فعل قوله والا اي وان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين وحرف عند النحاة قوله ايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اي آض ايضا اي رجع رجوعا اشارة الى ان هذه القسمة ايضا للمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكك مع انهم لا يسمونهما الا اسما بل المقسوم في موضعه ان معناهما لا يتصف بالكلية والجزئية فتامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله فمع تشخصه اي جزئيته قوله وضعا اي بحسب الوضع ... فان يكون ... كلية في الاصل ... الاستعمال ... اشارة الى ...

لا يسمى علما وههنا كلام وهو ان المراد بالمعنى في قوله ... تشخصه وضعا ...

وبديهة متواطٍ ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوتت بأولية او اولوية وان كثر فان وضع

لكل فمشترك والا فان اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة ومجاز

فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ تحقيقا او تأويلا فعلى الاول يصح عليه الحقيقة والمجاز من اقسام

المشكك المعنى وعلى الثاني يدخل تحت اسماء الاشارة على مذهب من في تشكك المعنى ويخرج عن حد ... فلا

في اخراجها الى التقييد بقوله وضعا قوله ان تساوت اي يكون صدق هذا الكلي على تلك الافراد على

السوية قوله ان تفاوتت بأولية اي يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراده مقدما على صدقه على البعض الآخر

او يكون صدقه على بعض اولى وانسب من صدقه على البعض الآخر وعرضه بقوله ان تفاوتت بأولية او اولوية التمثيل

فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف قوله وان كثر اي اللفظ

المستعمل فيه فلا يخلو اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او لا يكون

فان كان الاول يسمى مشتركا كالعين للباصرة والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلا محالة ان يكون

اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه ان استعمل في معنى آخر

فان اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن

فهذا يسمى منقولا وان لم يشتهر في الثاني ولم يهجر الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان

استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى

مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الاول المنقول عنه الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل

١٥

فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي والا فكلي امتنعت افراده او امكنت ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهي او عدمه **فصل** الكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان +

اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل عرف واصطلاح خاص كالنحوي مثلا فالاول يسمى منقولا شرعيا والثاني عرفيا والثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله بالنسبة الى الناقل **قوله** المفهوم اي ما حصل في العقل وعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا **قوله** فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين **قوله** امتنعت افراده كشريك الباري **قوله** او امكنت اي لم يمتنع افراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما **قوله** لم يوجد كالعنقاء **قوله** مع امكان الغير كالشمس **قوله** او امتناعه كمفهوم الواجب لوجوده **قوله** مع التناهي كالكواكب السبعة **قوله** او عدمه كمعلومات الباري تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب بعض الحكماء **قوله** الكليان اي الكليان اللذان لا بد من ان يتحقق بينهما احد النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لا يكون صدق كل من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون صدق الكلي من الجانبين او من جانب

ونقيضاهما كذلك او من جانب واحد فاعم واخص مطلقا ونقيضاهما بالعكس

واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان
والانسان ومرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين
الى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا
الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان قوله ونقيضاهما كذلك يعني ان نقيضي
المتساويين ايضا متساويان والا لكان يصدق على احد النقيضين فقط وعلى النقيض الآخر اذ لو صدق احدهما
بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول
لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان على شيء ولم يصدق
عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق بدون الانسان هذا خلف قوله ونقيضاهما بالعكس
اي نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم
لانه كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض
الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء ولم يصدق عليه نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين
الاخص بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء من الاشياء يصدق عليه الانسان

والاعم من وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين

ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان هذا خلف بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين لما مر وقد كان العينان اعم واخص مطلقا قوله والاعم من وجه اي ما لم يتصادقا كليا من الجانبين بل من جانب احد من وجه قوله تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا عموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما اي اللاحيوان واللاابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان مباينة كلية فلهذا قالوا ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط قوله كالمتباينين اي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تباين كلي وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه

وقد يقال الجزئي للاخص من الشيء وهو اعم والكليات خمس الاول الجنس

كالانسان والحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللاحجر عموما من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح الكل انتهى او علم ايضا ان المصرح خرذكر نقيض المتباينين بوجه ليس لقصد الاختصار القياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه الثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مخبر عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقيل ذكر فرديه كليهما لا يتاتي ذكره

قوله وقد يقال الجزئي آه يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شيء فعلى الاول يقيد تقييد الحقيقي وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول لان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام فان المفهوم والشيء والامر لا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل قوله هو اعم على جواب سوال مقدر كان قائلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق على ذلك الآخر كذلك فالجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير بالاخص فاجاب بقوله هو اعم اي الاخص المذكور ههنا اعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه قوله الكليات خمس اي الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر الذين في الخارج منحصرة في خمسة انواع اما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا لا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض

١٩

حاصل تقرير الجواب ان مفهوم لفظ المفهوم والشيء والامر وكذا الممكن العام ليس شيء منها جزئيا حقيقيا ...

وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فكان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان أو لا فبعيد كالجسم النامي والثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

ثم الكلي إذا نسب إلى أفراده المتحققة في نفس الأمر فإما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد وهو النوع أو جزءها فإن كان تمام المشترك بينها وبين بعض آخر فهو الجنس وإلا فهو الفصل فهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجا عنها وهو العرضي فإما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص فالأول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمس قوله المقول أي المحمول قوله في جواب ما هو اعلم أن ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور أمرا شخصيا أو الحد إن كان المذكور حقيقة كلية وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بينها ثم تلك الأمور إن كانت متفقة الحقيقة كان المسؤول عنه تمام الحقيقة المتفقة في تلك الأمور فيقع النوع أيضا في الجواب وإن كانت مختلفة الحقيقة كان المسؤول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا بد أن يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إياها في ذلك الجنس فإن كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فهو الجنس القريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الإنسان مع كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية وإن لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في

٢٠

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويخص باسم الاضافي كالاول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في النقطة والحيوان ثم الاجناس قد تترتب متصاعدة الى العالي كالجوهر ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع

في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والفرس والشجر مثلا قوله الماهية المقول في جواب ما هو فلا يكون كليا اخر بيانه وبما لما كان الاضافي كالانسان مثلا فان النوع الاضافي انما يكون ايضا نوعا حقيقيا تحت جنس كالانسان تحت الحيوان او ما ينتهي تحت اخر كالحيوان تحت الجسم النامي فالاول يصادق النوع الحقيقي الاضافي والثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويوجد الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيط الاجزاء له فلا يكون له جنس وقد مثل بالنقطة فيما فسر بالجملة فالنسبة بينهما العموم من وجه قوله

والنقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا تقبل القسمة اصلا واذا لم تقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فانه انما يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فيجوز ان يكون للنقطة جزء عقلي هو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج قوله متصاعدة بان يكون الترقي من الخاص الى العام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى جنس لا جنس فوقه وهذا هو العالي وجنس الاجناس كالجوهر قوله متنازلة بان يكون التنزل من العام الى الخاص وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل

٢١

وما بينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

ونوع الانواع كالانسان قوله وما بينهما متوسطات اي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي والحيوان ولم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجودهما قوله اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شيئا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن ترددت في انه هل هو انسان او فرس او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اي شيء هو في ذاته وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام اجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه يطلب به مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو فبهذا يخرج الحد والجنس عن الفصل والمحقق الطوسي

فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد او بحسب ما يميزه فمقوم ... والمقوم للعالي مقوم للسافل

ههنا مسلك آخر وهو ان نقول اذا سئلنا عن الفصل لا بعلمنا فنعلم ان للشي ضربا ما على انه لا

لجنس له فصل اولا واذا علمنا الشي بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان

هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلية الشي في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب

به تميز الشي عن مشاركاته في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره قوله فقريب كالناطق بالنسبة الى

الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب هو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة

الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد وهو الجسم النامي قوله واذا نسب الفصل

نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افراده فهو باعتبار

الاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما لانه يقسمه ويجعله

وجه تحصيل قسما وعدمه تحصيل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق

قوله المقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم

جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن

العالي فيكون جزءا مميزا له وهو المعنى بالمقوم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون

فوق آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن كذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان

تحته آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه

٢٣

ولا عكس في المقسم بالعكس الكلي الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او الوجود بيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير بيّن بخلافه والا فعرض مفارق

قوله ولا عكس اي كليا اذ ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان قوله والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل فقد حصل للعالي لان قسم القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان

قوله هو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام ثم اعلم ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع افراده كالكاتب بالفعل للانسان قوله حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم قوله على غيرها كالماشي يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية قوله وكل منهما اي كل من الخاصة والعرض العام بالجملة الكلي الذي هو عرض لافراده اما لازم او مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه او لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم تقسيمين احدهما انه اي اللازم شيء اما لازم له بالنظر الى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجود في الخارج او في الذهن وذلك بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج

فيه تنبيه على ان تذكير الضمير بتاويل الخاصة بالكلي فانها كلي رابع من الكليات الخمس

يدوم او يزول بسرعة او بطوء فصل مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبعيا والمجموع عقليا

كان ثمة اللازم بالاثبات اما اللازم بالنظر الى الوجوه اي الخصوص وجود الخارجي والذهني فهذه القسمة له بالحقيقة قسمان فان اقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم الوجود الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الانسان كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايضا ثم ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص ح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم او النسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان من يعقل وتصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان ان القسمين الحاصلين على كل تقدير قسمان البين وغير البين قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر الى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله وبطوء كالشباب قوله مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى قوله ومعروضه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما يجيء قوله والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي

فانا اذا تصورنا الحدوث والعالم والنسبة بينهما لا يكفي الجزم باللزوم بينهما بل

٢٥

وكذا الانواع الخمسة والحق ان وجود الطبعي بمعنى وجود اشخاصه **فصل** معرف الشئ

والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل **قوله** وكذا الانواع الخمسة يعني كما ان

الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام

تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلث مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة

في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبعيا والمجموع المركب من العارض

والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا وهذا على قياس البواقي بل الاعتبارات الثلث تجري في الجزئي

ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه

اعني زيدا يسمى جزئيا طبعيا والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا **قوله** والحق ان وجود الطبعي بمعنى وجود

اشخاصه لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض المفهوم في العقل ولذا

كانت من المعقولات الثانية وكذا في ان العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع

في ان الطبعي كالانسان من حيث هو انسان الذي تعرض له الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج في ضمن افراده

ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المصنف

ولهذا قال الحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد في الخارج في ضمن افراده لزم اتصاف الشئ الواحد بالصفات المتضادة

ووجود الشئ الواحد في الامكنة المتعددة ومعنى وجود الطبعي هو ان افراده موجودة وفيه تامل وتحقيق الحق

في حواشي التجريد فانظر فيها **قوله** معرف الشئ بعد الفراغ من بيان ما يتركب منه المعرف

ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط ان يكون مساويا واجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة وجهالة

والاخفى والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

شرع في البحث عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بانه ما يحمل
على الشيء اي المعرف ليفيد تصوره اي الشيء اما بالكنه او بوجه ممتاز به عن جميع ما عداه لهذا لم يجز ان يكون
اعم مطلقا لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان
لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق ولا يفيد الامتياز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض ما عداه وهو الفرس حيوان
وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصورا ممتازا بالكنه او بوجه عن جميع
ما عداه كما اذا تصور الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصور الحيوان في ضمن الانسان بهذا الوجه
لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره من المعرف فلا يكون اعرف من المعرف
لم يجز ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف
فتعين ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم
موصل الى تصور المجهول وهو المعرف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور قوله بالفصل القريب
حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر مختص بالمعرف ليكون مساويا له بناء على ما سبق من اشتراط المساواة
فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لاستحالة ان يكون الفصل فعلى الاول المعرف حد
وعلى الثاني رسم ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما او رسما تاما وان لم يشتمل

ولم يعتبروا بالعرض العام وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ فصل في
التصديقات القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة

على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب فحدا وخاصة فرسما ويسميان حدا ناقصا ورسما ناقصا اذ الحاصل كلاهما فيه ابحاث لا يسعها المقام **قوله** لم يعتبروا بالعرض العام لان الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك انه لم يعتبروه انفرادا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة مثلا وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبر عندهم كما صرح به بعض المتاخرين **قوله** قد اجيز في الناقص ان يكون اعم هذا اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث جوزوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المص لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى وهو غير جائز اصلا **قوله** كاللفظي اي كما اجيز في تعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت **قوله** تفسير مدلول اللفظ اي تعيين ما سمي اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم **قوله** القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة **قوله** يحتمل الصدق والكذب *

٢٨

منعا من ان یکون تنوین احد للتمکن والتنکیر معا فاقول التنوین فی رجل یفید التنکیر ایضا فاذا جعلته علما تمحض للتمکن والعوض وهو الحق الاسم عوضا عن المضاف الیه لتعاقبهما علی آخر الکلمة کیومئذ ای یوم اذ کان کذا فالیوم مضاف الی اذ واذ کانت مضافة الی الجملة التی کانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفیف الحق بها التنوین عوضا عن الجملة لئلا یبقی الکلمة ناقصة وکذلک حینئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالی جعلنا بعضهم فوق بعض ای فوق بعضهم ومررت بکل قائما ای بکل واحد وامثال ذلک والمقابلة وهو ما یقابل نون الجمع المذکر السالم کمسلمات فان الالف فیه علامة الجمع کما ان الواو علامة فی الجمع المذکر السالم ولم یوجد فیه ما یقابل النون فی ذلک فزید التنوین فی آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمکن وهو خطاء لانه اذا سمیت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فیها التنوین ولو کانت للتمکن لزالت للعلتین العلمیة والتانیث وظاهر انه لیس بتنوین التنکیر لوجوده فیما کان علما کعرفات ولا تنوین العوض لعدم مساعدة المعنی ولا تنوین الترنم لوجوده فی غیر اواخر الابیات والمصاریع فتعین ان یکون للمقابلة لانها معنی مناسب لحمل التنوین علیه والترنم وهو ما لحق آخر الابیات و المصاریع لتحسین الانشاد لانه حرف یسهل به تردید الصوت فی الخیشوم وذلک التردید من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابیات والمصاریع

والسكان للحروف والكلمات الواقعة في أثنائها جائز بل واقع كما يشاهد من أصحاب الغناء لأن محل التغني به إنما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الأبيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو أما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا بإشباع حركته واحد من الألف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الإطلاق لإطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية إنما يكون بإبدال حروف الإطلاق به كما هو قول الشاعر ع أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي إن أصبت لقد أصابن * فروي هذا البيت الباء وحصل بإشباع فتحها الألف وعوض عن الألف عند التغني نون التنوين وأما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا كان أو غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لأنه ليس هناك حركة يحصل من إشباعها حروف الإطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر ع وقاتم الأعماق خاوي المخترقن * مشتبه الأعلام لماع الخفقن * فإن روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح أو الكسر وألحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن وتسمى هذا القسم من التنوين الغالي لأن الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الأول اسم يختص به اعلم أن تنوين الترنم ليس مختصا بالاسم من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض

التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من

اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها

ايضا تامل فيحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال

كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين

علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين

من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم

انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل

مالم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قيد له موصوفا

انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة

حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس

بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم ونون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية

والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف

اي غير الف التثنية نحو اضربن بالفتح والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع

المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية مخصص

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في صيغ الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانها لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما صدر القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو لوا مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة وان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع المخاطبة

ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث
اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف
لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في الجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة
متعلق بقوله بزيادة الالف ١٢
للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير
حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي او جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام
نصب على نزع الخافض الضمير راجع الى الضمير البارز ١٢
بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
لانه يبين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلها آه كما مر ١٢ تكملة
المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر

وہو ثواحد المذکر نحو اغزو وارم واخش فان النون مع الضمیر البارز کالکلمة المنفصلة فتقول

اغزن وارمن یا قوم بحذف الیاء کما حذفت فی نحو اغزوا الکفار وارموا العرض کذا

اغزن وارمن یا امرأة بحذف الیاء کما حذفت فی اغزی الجیش ارمی العرض وتضم الواو

المفتوحة ما قبلہا نحو اخشون کما ضمتہا مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتکسر الیاء المفتوح ما قبلہا

کما کسرتہا مع المنفصلة تقول اخشین کاخشی الرجل فان لم یکن ای الضمیر البارز وہو فی الواحد

المذکر نحو اغزو وارم واخش فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی بہا الف التثنیة

تقول اغزون وارمن واخشین برد اللامات فیہا کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا و

من ثم ای لاجل انہ مع غیر الضمیر البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل قیل ہل

ترین فی ہل تری کما یقال ہل تریان فی امثال بغیر البارز الذی تحرکت لامہ بالفتح کما

مع المتصل وہل ترون فی ہل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاکید بضم الواو

کضمہا فی لم تروا القوم ہذا مثال لما فیہ بارز بالضم لاجل النون وہل ترین فی ہل ترین باثبات الیاء

وکسرہا کما یقال لم تری الناس ہذا مثال لما فیہ بارز بکسرہ لاجل النون ولم یقل وقیل عطف علی

ہل ترین لا علی ترین ای ومن ثم قیل اغزون والواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا واغزن

فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلہا کما قیل اغزوا القوم واغزن فی اغزی بحذف الیاء المکسور

ما قبلہا کاغزی القوم وہذہ الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفہا الواقع فی کتب التصریف بعضہا

لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل بعضها لما هو مع غير الضمير البارز كما أشار إليه بقوله والنون المخففة

تحذف للساكن أي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين كقول الشاعر شعر

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه أي لا تهينن فحذفت النون الخفيفة لالتقائها

الساكنة التي بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها وإلا كان الواجب أن يقال لا تهن الفقير ولم تحركوها كما تحرك

التنوين فرقا بينهما وإنما لم تعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا

وتحذف أيضا المخففة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا إذا انضم أو انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين

كذلك فيرد ما حذف لأجل المخففة كما إذا لحقت المخففة باغزوا واغزي قلت اغزن واغزن بحذف

الواو والياء فإذا وقفت عليها وجب أن يرد المحذوف قلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف

لأجله لأن التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية باعتبار أثره على ما ليس بلازم وأما المخففة

المفتوح ما قبلها فتقلب ألفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح ما قبله

يقلب ألفا وإذا انضم أو انكسر يحذف نحو صحبت خيرا وصاحبي خير اختم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرا و

بنا من تبعه شرا وبالخير واجعل نونات نقائصنا خفيفة كالثقيلة في موقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك و

على نهج الاستقامة وصل على من كلمته بشفاعته في محو آثام الضلالات الكافية وعن نيرة استعمال الجهالات الشافية

على آله وأصحابه وعلى من تبعهم من ترجمه أجابه باستراح متمكن بالانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير

عبد الرحمن الجامي عفا الله سبحانه في وظائف عبوديته عن الأعواض والأغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم

في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

خاتمة الطبع مترشحهٔ قلم جادو رقم معرکه آرای سخن پرداز مقدمه سنجیش منشی فدا علی عیش

بر ضمیر مهر تنویر طلاب و طبع وقاد مدرسان اولوالالباب مخفی و مستتر مباد که درین زمان میمنت اقتران کتاب منافع انتساب فوائد الضیائیه معروف به **شرح جامی** اعنی شرح کافیه تصنیف امام النحاة فاضل جلیل عالم نبیل گوهر شاهوار بحر معانی فارس مضمار سخندانی بدر منیر منزل روشن کلامی خورشید آسمان بلند مقامی مولانا عبدالرحمن جامی که روبروی جلالش زمخشری زانوی ادب ته نموده و بپهلوی کمالش فرّا و کسائی طفل مکتب بوده خلیل قربان فضائلش سیبویه نثار جزئیاتش اخفش پیش قلمش چون نی بر سر دویش و گرگانی مقابل تبحرش معترف نادانی خویش حسب الارشاد سراپا رشاد منشی صاحب عالیشان رفیع المرتبت سموّ المکان مقدمهٔ کتاب جود و سخا خطبهٔ صحیفهٔ فیض و عطا امیر والاهمم رئیس ستوده شیم بازوی قوّت رازور جناب منشی نولکشور صاحب سلمه الله الواهب در مطبع فیض منبع منشی صاحب ممدوح از سعی و کوشش کارپردازان بلند نام به حسن تصحیح مالا کلام پیرایهٔ اختتام کامل النظام پوشید

قطعهٔ تاریخ

چو شرح کافیهٔ ابن حاجب اندر نحو	به حسن طبع شد آراسته بصد تزیین
ز روی وصف پی سال طبع عیش نوشت	بسا نفیس شده طبع شرح جامی این

تقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء و آخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلاصة الاحباب عمدة الاصحاب لا سيما عزيزي اخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني القصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايدي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله وحاصله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ولقده ماذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه فان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة مشروطة متوقفة على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق بصدد لم ينشئ مثل هذا الكلام بل المص لعله يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه

علی الکافیة فی ہذا المقام یقرب من تحقیق معنی الحرف تارة ویبعد عنه بمراحل تارة اخری انتہی وبیّنا بانه قال السید السند
بعد ذکر التحقیق الذی ذکره الشارح قدس سره وہو ایضا محصول ما ذکره الشیخ ابن الحاجب فی ایضاح المفصل حیث قال
الضمیر فیما دل علی معنی الی آخر ما ذکره الشارح قدس سره یعنی عبارته علی وجه یستفاد عنه ہذا التحقیق سواء قصده اولا وقیل
فی بعض الحواشی ظاہر کلام السید نفعه ان حاصل ما نقله من الایضاح موافق لہذا التحقیق ومتحد معه واما ان السید اخذه من
کلام المص فلا یفہم نعم فی قوله ذکره دون حققه ایماء الی ان ذلک لیس من تحقیقاته بل اخذ من الغیر انتہی اقول وبالله التوفیق
ان عبارة السید السند فی حاشیة الرضی یابی من انه لیس المحصول منه بل اخذه من غیره اورده علی سبیل النقل لانه قال فیها
قد طول فی تحقیق معنی الحرف بلا طائل اذ یقرب من المقصود تارة ویبعد عنه مرة اخری بمراحل ونحن نشیر الیه اشارة خفیة لیکون
علی بصیرة فنقول کما ان فی الخارج الی آخر ما ذکره الشارح رح علی ان لفظ ذکره لا یستلزم الذکر علی سبیل النقل بل اعم منه
ومن الذکر علی سبیل التحقیق کما یشہد علیه اللغة نعم قوله ومحصوله یدل علی ان ہذا تفصیل الاجمال الذی کان فی الایضاح لانه
قد علمت من کلام المص فیه وجود معنی مستقل ووجود معنی غیر مستقل فافہم ولا تکن من الغافلین حیث قال ای السید السند فی حاشیة الرضی
شرح الکافیة کما ان فی الخارج ہذا من قبیل تشبیه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجیة محسوسة بخلاف المعقول فی
الذہن یعنی ان الموجود الخارجی قد یکون وصفا لامر تابعا له وقد لا یکون کذلک الموجود الذہنی قد یکون تابعا لامر فی الملاحظة
وقد لا یکون موجودا قائما بذاته کالاجسام ومعنی القیام بالذات ہو عدم کون القیام بالغیر والتبعیة اذ لا تغایر بین الشیء وذاته
حتی یتصور قیامه به وقدمه فی الذکر لشرافته واصالته فی الوجود وموجودا قائما بغیره کالالوان ومعنی القیام بالغیر ہو کونه وصفا
لامر تابعا له فی التحقق فالمشبه به شیئین کالمشبه علی ترتیب اللف والنشر قیل علیه انه لو قال کما ان فی الخارج موجودا قائما بذاته
ہو موجود فی ذاته وموجودا قائما بغیره ہو موجود فی غیره لکان غایة فی ایضاح معنی الحرف ما یقابله وتنویرا تاما لا استعمال فی
فی الحدود وامثلته ورد بانه لو کان المتعارف فی الموجود بذاته ان یقال ہو موجود فی ذاته لکان له فید فی التنویر لکنه غیر ظاہر وفیه
کون الموجود القائم بغیره قائما فی غیره بمعنی الظرفیة المتحققة بین الحال والمحل صحیح فی المنور لیست ظرفیة مقصودة مہلا کما عرفت
فکونه منورا لا یخلو عن شیء وقیل علیه فی بعض الحواشی ویظہر منه وجه آخر لاستعمال لفظة فی وہو انه لما شابه المعنی الحرفی التابع
لامر العرض القائم بالجوہر التابع له صح ان ینسب الی ذلک الامر بلفظة فی کما ینسب العرض الی محله بلفظة فی والمعنی المستقل
لما شابه الجوہر صح ان یقال انه کائن فی نفسه بمعنی انه لم یکن فی غیره کما یقال ان الجوہر قائم بذاته بمعنی انه غیر قائم لغیره انتہی واعترض
علیه بان فی فی قولہم السواد فی زید لیس کما فی قولہم الماء فی الکوز بل بمعنی الاعتبار وللدلالة علی ان وجود السواد لیس الا باعتبار
المحل کما ان معنی الموجود فی نفسه انه موجود من غیر اعتبار غیره وبما ذکرنا اتضح ان قولنا السواد فی زید وقولنا الدار فی نفسها

مولانا عصام الدين

من دار واحد وحينئذ يجب ان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لانه
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الداخل في نفسها والعجب انه مر سابقا مع انه استعمل كلمة في على ان قولنا الجسم
زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كك في الذهن معقول
مدرك قصدا او ملحوظا في حقه توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد
يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر
كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على
الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض
ووجه الشبه ظاهر لانه يهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي
ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود
الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يحقق اي فى لك
الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان المهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من
امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار
اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له
امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكاما خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث
هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم
عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها
ويسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم
عليها بامور لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن
بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي نفسها
عارضة لها في الوجودين فيصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية
لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان المهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة
الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

على آ / باعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتامل

بعد ذكر / ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال

القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقال يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص

في الاسناد بالاسم والفعل الا ان يعني انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون

طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون

الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا والمتعلق به بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به

من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه بالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان

كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه

لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها

ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا

الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك

ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن

الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني لما ان في الخارج موجودين

احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل

لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة

والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فحينئذ يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون

تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر

بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وهذا اظهر ان ما قيل

ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا للملاحظة افراد الرجل مع آلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه لا يلزم ذكر الغير الذي

هو آلة لملاحظتها يفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان

منشاؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم

كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بذي الوجه فلا نسلم

ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا للملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليها باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق
حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح الشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا تمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية
لها فيصلح ان يحكم عليها وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في نفس
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدق هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني
انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتأمل فان الحق ان في ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا باعتبار الاول كذلك مفهوم الابتداء كما بينه المصنف واقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان الاولى ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان توجه بهذا الحكم عليها وتلتفت
الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظه العقل لما ذكر ان
المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء
منهما فصورته في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران وضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم اعترض عليه
بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك
قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء باعتباره الثاني
مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه
[illegible] الحصر وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا

١٢

على مفهوم الابتداء الكلي لكان من الاعلى معنى مستقل بالمفهومية لتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان ذلك المعنى
ليست حصة المفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكر في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال
اى حال كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التميز اى بطريق القصد بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى
مستقلا بالمفهومية اى لا احتياج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ
متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات يتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله
يكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس الا الابتداء المطلق ولا المخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول لا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه
الذي يفهم منه لا يصلح شيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص باعتبار الثاني وهو معنى لا تحصيل ذهنا ولا خارجا الا بجعل آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعريف حال الطرفين في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء على وجه
الاستقلال يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مراة لغيره يكون غير مستقل ولازمه تعقل متعلقه وهو منه الابتداء لانه لابد للابتداء منه فيكون المتوجه
اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا بملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
او رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع ما يقال
من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا على التعقل الغير بخلاف ما نحن فيه كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
ما صاله كما لا يخفى ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كيف ما اتفق وهو بخلاف
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم المعنى الابتداء بل يفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى بما يدل عليه وهو اى
الابتداء بهذا الاعتبار اى باعتبار انه ملحوظ قصدا ولم يتعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل معنى بانه كثيرا ما يعبد بالفاظ

سلسلة ... ابن الحاجب

علم النحو

بالفاء تزيينا للفظ او كانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن
فالتقلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت المحط اثباتا في النسبة او ازيد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلولا من آخر المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة
بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل
على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه فيكون الدال ح من قوله على كما لا يتوهم انه يلزم
تعليل الشيء بنفسه لانا نقول مراد المصنف من قوله اسم معنى في قوله ليدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيرها هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل
في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا
مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل معنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معهما المعنى
اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين ان الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه
عند انتقاله اليهما وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار حلول ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي في مدلول الغير
بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير
بكلمة في نظرا الى ذلك المعنى عند حصوله وكانه حال فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدي مع انه ليس في عبارة الشيخ
قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر فاذا لاحظه اي لاحظ الابتداء العقل من حيث هو حالة اي من حيث انه صفة للسير بالقياس الى البصرة وهو كونه
مبتدأ ومن حيث انه صفة للمتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ بكسر الدال من السير والبصرة مثلا اي باعتبار انه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار
معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة
لملاحظتها فانه ح يكون لولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة التعرف
حالهما اي واسطة لمعرفة حالهما فانه ح لفظ هو الابتداء لو فهم منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية
بينهما كما لا يقع زيد قائما في قولنا زيد قائم مسندا او مسندا اليه الا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لا يتوجه اليه

علی العموم الا آتی آخره ان المقصود بالذات انکشاف ذلک المعنی وانما التفت الیه الذهن لکونه حالا من احواله لا انه حاصل فی الذهن
ضمن معنی آخر کالمدلول التضمنی بالقیاس الی المطابقی فلا یصح لان یکون محکوما علیه وبه لا یمکن ان تعقل الا بذکر متعلقه بخصوصه
لا یمکن ان تعقله السامع الا تعقل متعلقه بخصوصه وذلک بین لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا یتصور بدون لحاظ الطرفین بخصوصهما
وذلک التعقل لا یمکن الا بذکر المتعلق صریحا لکونه ملتفتا بالذات لعدم وضع من فان ما کان وضعه عاما لا یفید تخصیصه بدون ضمیمة
وهی متفاوتة بحسب الموضوعات کتقدم المرجع فی ضمیر الغائب والتکلم فی ضمیر المتکلم والاشارة فی اسم الاشارة الی غیر ذلک فذکر المتعلق
فی الحرف بمنزلة هذه الضمائم کذا فی بعض الحواشی ولا ان یدل علیه علی صیغة المجهول والمراد منه المعنی اللغوی ای لا یمکن ان یکون المعنی الحرفی
مدلولا علیه بذکر الحرف عند السامع الا بضم کلمة اخری الیه ای متعلقه ای بذکر اللفظ الدال علی المتعلق وعدم بحسب العادة للفهم بطریق السهولة
والا یجوز فهم المعانی فی نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان یقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت
اکتفی بما ذکره من قبله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترک لطلب الاختصار والحاصل ای حاصل قوله فالابتداء
مثلا آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنی کلی فان قلت ان الحاصل خلاف المحصل فکیف یکون هذا الکلام حاصل الکلام الاول لان المحصول
یدل علی ان الابتداء امر واحد قد یلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد یلاحظه العقل من حیث انه حالة
بین السیر والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل یفید ان الابتداء الکلی مدلول اسمی وجزئیاته مدلول حرفی ولا شک
ان الجزئیات مغایرة للکلی قلت ان جزئیات الابتداء جزئیات اضافیة لکونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حیث
انه عرض لخصوصیة کونه حالة بین السیر والبصرة مثلا وبتلک الخصوصیة لتقییده لا یصیر جزئیا حقیقیا لاحتماله الوقوع علی انحاء شتی والحصة
هی الکلی باعتبار تقییده بخصوصیة فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمی وان الابتداء من حیث انه حالة بین السیر والبصرة مدلول حرفی
مع کونه جزئیا اضافیا ایضا وقیل فی التطبیق بین الحاصل والمحصول انه لم یصرح بان الابتداء فی کلا القسمین واحد حقیقی بل قال ان الابتداء
اذا لاحظه العقل قصدا الخ ونظر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة یختلف کلیة وجزئیة ایضا وذلک لان الابتداء الذی وضع له لفظة
من اذا لاحظه العقل من حیث انه حالة بین السیر والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنی جزئی والمعنی الذی وضع لفظ الابتداء بازائه انما
مطلق بغیر النظر الی تلک الخصوصیة فیکون معنی کلیا بلا مریة فظهر ان تخالف الملاحظتین یوجب تخالف المعنیین کلیا وجزئیا فصح
ان یقع حاصل الکلام الاول ولفظة من موضوعة لکل واحد من الجزئیات المخصوصة المتعلقة لانه لا یستعمل الا فی الجزئیات ومثل هذا الاستعمال
امارة الوضع فان قلت انه یجوز ان یکون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله فی جزئیاته فلا یثبت وضعها له قلت
یلزم ان یکون کلمة من مستعملة فی المعانی المجازیة مع ترک استعماله فی المعنی الموضوع له فیلزم ان یکون مجازا لا حقیقة له والقول به لک
مما لا ضرورة تدعو الیه من حیث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هی النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسیری لقوله حالات واحوال

علم النحو

احوال المتعلقات هو كونها مبتدأ وبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات
غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازائه الجزئيات في ضمن
الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع
وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط
ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات
في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل
على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على جزئيات يتصور الابتداء من جزئيات
فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى التعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا
تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى لا
يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا
يصلح ان يكون محكوما عليها او بها لان المحكوم عليه به لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء
والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان الروابط والتعلقات من حيث انها تعلقات
بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم
تلك المعاني اذ لا بد في كل حكم احدهما ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون
بين المحكوم عليه به فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات
فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها التغير النسبة بينهما ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم
الفعل فلهذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه به لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من الموضوع والمحمول
بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه به لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه
السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة
احوالها وهذا معنى كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف
يدل على معنى في غيره والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظ آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة
انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام
بفضل الله الملك العلام

فهرست مباحث فوائد ضيائية